

هل عندكم من علم فتعرجوا

الاستفتاء

في

حقيقة الربا



امثالا لامر الصدارة العالية والمحكمة الشرعية للدولة الاصفية

لا زالت راقية في المدارج العلية



طبع بمطبعة دائرة المعارف بمحمد راباد الدكن

فن نمبر	الف ۲۴
تتمت نمبر	۱۰۴ ع

الحمد لله وصلى الله على محمد وعلى اله وصحبه وسلم

قدم هذا الاستفتاء الينا واستدعى منا ان نعرضه على مجلس العلماء للجواب
 عنه مؤيدا بالدلائل الواضحة الجلية على القواعد الفقهية الشرعية •
 ولما كانت عائدته تعم العالم الاسلامى رأينا نشره فى الاقطار المرجو من
 العلماء الكرام ان لم يرضوا عنه ان لا يختاروا فى الرد عليه ما هو خلاف دأبهم
 من المراء والجدال والبذاءة فى المقال او تنقيص المستفتى والظن فى دينه
 وحررضه تصريحاً او تعريضاً بل عليهم ان يسلكوا مسلك اهل العلم والفضل •
 ونحن نعرف المستفتى انه صحيح النية وصادق الديانة ذو علم وتقوى
 ولم يكتب ذلك توصلاً الى تحليل الربوا او تحيلاً عليه وانما مقصوده
 احدى الحسنين اما ان يؤيده العلماء فيثق بالصحة او يقيمو البرهان على
 المنع فيظهر له الحق فيتبته شاكر الهم فى الحالين •

وعنوان المكاتبة هذا .

ممين صدر الصدور - محكمة صدارة العالمة

حيدر اباد دكن (الهند)

بسم الله الرحمن الرحيم

حامد أو مصلياً

ان اريد الا اصلاح ما استظمت وما توفيق الابالله عليه توكلت واليه انيب
﴿و به نستعين﴾

اعلموا ان الله حرم الربوا في القرآن بقوله جل ثناؤه (احل الله البيع
وحرم الربوا) قال ابن كثير في تفسيره - باب الربوا من اشكل الابواب
على كثير من اهل العلم اه - فلو لم يفسره الفقهاء المجتهدون شكر الله مساعيهم
لما اتضح لنا حقيقته فليتنا ان نقل ما روى عن ائمتنا في تفسيره *
قالوا ان الامة اتفقت على ان المحي اللغوي ليس مراداً (١) في الآية لان
الربا في اللغة الزيادة. طلقاً وهي اعم من كل زيادة وظاهر ان كل فرد من
افراد الزيادة ليس بحرام بل بعضها حرام وبمدا تعاقهم عليه تشعبوا فرقتين
فالائمة وجهور العلماء عینوا هذه الافراد بالسنة وهو الفضل الذي
وردت السنة بكونه ربا فهو حرام عندهم اعني الفضل في البيع فالربا عندهم
منحصر في البيع لا غير وذهب البعض الى ان اللام في الربوا للعهد والمراد به

(١) قال فخر الاسلام البردوي في كشف الاسرار - اما المجلد فلا يدرك لغة لمعنى زائد
ثبت شرعاً - قال شارحه البخاري - كالرما فانه اسم للزيادة وهي بنفسها ليست بمراة آه
(س ٤٣ - ج ١) وقال في موضع آخر - ثم المجلد وهو ما ازدحت فيه المعان واشتبه
المراد اشتباها لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع الى الاستفسار ثم الطلب ثم التامل

ربا الجاهلية فالآل على هذا التفسير ان القرآن حرم ربا الجاهلية ولما لم يثبت صورة ربا الجاهلية من حديث مرفوع متصل الى الآن لم يلتفت الاثمة والجمهور اليه وقالوا ان ربا القرآن مجمل والحديث مفسر له قال القاضي سناء الله في تفسيره المظهرى - قال جمهور (١) العلماء هذا مجمل لان طلب الزيادة بطريق التجارة غير محرم فى الجملة فالحرمة انما هو زيادة على صفة مخصوصة

(بقية الصفحة الاولى) وذلك مثل قوله تعالى (وحرم الربوا) فانه لا يدرك بمعانى اللغة بحال وكذلك الصلوة والزكاة وقال شارحه - فان مطلق الزيادة التى يدل عليها لفظ الربا وكذلك الدعاء والهاء اللذان يدل عليهما لفظ الصلوة والزكاة لم يبقيا بمرادين يقيين ونقلت هذه الالفاظ الى معان اخر شرعية اما مع رعاية المعنى اللغوى او بدونها فلا يوقف عليه الا بالتوقيف كما فى الوضع الاول (ص ١٥٥ - ج - ١) وقال ايضا لان المجمل ثلاثة انواع نوع لا يفهم معناه لغة كالحلوى قبل التفسير ونوع معناه مفهوم لغة ولكنه ليس بمراد كالربوا والصلوة والزكاة (شرح كشف ص ٥٤ ج - ١) وغاية التحقيق شرح الحسامي ثم قال شارح الحسامي - كآية الربوا فانها مجملة اذا لربوا عبارة عن الفضل لغة و الفضل نفسه ليس بمراد يقيين اذ البيع لم يشرع الا للاسترباح وتحصيل الفضل فان كل واحد من المتبايعين ما لم يرفضلا فى البذل المطلوب له لا يبذل ملكه بمقابلته (غاية التحقيق) قال العيني فى البناية - وليس المراد مطلق الفضل بالاجماع وان فتح الاسواق فى سائر بلاد المسلمين للاستفضال والاسترباح اهـ (شرح هداية كتاب البيوع) وقال الجصاص الرازى بعد تصريح اجمال الربوا لا يصح الاحتجاج بعمومه وانما يحتاج الى ان يثبت بدليل آخر انه ربا حتى يجرمه الآية آه احكام القرآن (ص ٤٦٤ ج - ١) *

(١) واليه مال الامام الشافعى رضى الله عنه والشافعية واكثر المالكية قال الجصاص الرازى - وظن الشافعى ان لفظ الربا لما كان مجملانه يوجب اجمال لفظ البيع (احكام ص ٤٦٩ ج - ١) قال الامام الرازى فى تفسيره الكبير - مذهب الشافعى ان قوله تعالى لا يدرك

لا يدرك الا من قبل الشارع فهو مجمل وما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(بقية الصفحة الثانية) واحل الله البيع وحرم الربوا من المجملات التي لا يجوز التمسك بها - ثم قال - وهذا هو المختار عندى فوجب الرجوع في الحلال والحرام الى بيان الرسول صلى الله عليه وسلم (ص ٥٣٥ - ج ٢) قال العلامة التفتازاني في التلويح - والمجمل وهو ما خفي المراد منه لنفس اللفظ خفاء لا يدرك الا ببيان من المجمل سواء كان ذلك لتراحم المعاني المتساوية الاقدام كالشتر كاولغرابية اللفظ كالمخلوع او لانتقاله من معناه الظاهري الى ما هو غير معلوم كالصلوة والزكوة والربوا - قال البغوي في معالم التنزيل - واعلم ان الربا في اللغة الزيادة قال الله تعالى (ما آتيتم من ربا ليربو في اموال الناس - اى ليكثر في اموال الناس - فلا يربو عند الله) فطلب الزيادة بطريق التجارة غير حرام في الجملة انما المحرم زيادة على صفة مخصوصة في ما مخصوص بربه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها اخبرنا الحديث - واورد في تفسير اجماله حديث عباد بن العامت وقال في آخره - وهذا في ربا المبيعة اى الآية مجملة والحديث يفسرها وكلاهما في ربا المبيعة - قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في درج الدرر - الذين ياكلون الفضل في المداينات والربا في اللغة عبارة عن الزيادة والماء وفي الشرع عبارة عن عقد فاسد بصفات معهودة والاصل فيه حديث ابن سعيد الخدري الذهب - الخبر - تلقته الفقهاء بالقبول فدخل في حيز الثواتر آه وكذا لك نقل السيوطي اجمال الربوا - قال ابن رشد الفقيه المالكى في المقد مات قد اختلف في قوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا واقيموا الصلوة وآتوا زكوة ولله علي الناس حج البيت وكتب عليكم الصام هل هي من الالفاظ العامة المجملة فن اهل العلم من ذهب الى انها كلها مجملة لا يفهم المراد بها من لفظها وتفتقر في البيات الى غيرها (ص ١٢١ - ج ٣) وفي موضع آخر - وقد اختلف في لفظ الربوا الوارد في القرآن هل هو من الالفاظ العامة يفهم المراد بها وتحمل على عمومها حتى ياتي ما يخصها او من الالفاظ المجملة التي لا يفهم المراد بها من لفظها وتفتقر في البيان الى غيرها علي قولين والذي يدل عليه قول عمر بن الخطاب كان من آخر ما ازل الله تعالى على رسوله آية الربوا فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يفسرها لنا انها من الالفاظ المجملة المفتقرة الى البيان والتفسير (ص ٤١ - ج ٣) *

التحقيقه بياناً - قال الجصاص الرازي الحنفى - وهو (اى الربا) يقع على
 حمان لم يكن الاسم موضوعاً لها فى اللغة - وبعد سرد الأدلة على اجمال
 الربوا قال - ثبت بذلك ان الربا قد صار اسماً شرعياً لانه لو كان بافياً على
 حكمه فى اصل اللغة لما خفي على عمر لانه كان عالماً باسماء اللغة لانه من اهلها
 آه ثم قال - واذا كان ذلك على ما وصفنا صار بمنزلة - اثر الاسماء المجملة
 المنقولة الى البيان وهى الاسماء المنقولة من اللغة الى الشرع لمعان لم يكن
 الاسم موضوعاً لها فى اللغة نحو الصلوة والصوم والزكاة (آه) (١) وفى
 جواب استدلال الشافعية عن كون علة الربوا ما كولا قال الجصاص
 الرازى - فهذا عندنا لا يدل على ما قالوا من وجوه احدها ما قد متنا من
 اجمال لفظ الربوا فى الشرع وافقاره الى البيان فلا يصح الاحتجاج بعمومه
 وانما يحتاج الى ان يثبت بدلالة اخرى انه ربا حتى يحرمه بالآية انتهى
 وقال صدر الشريعة الحنفى - والمجمل كآية الربوا فان قوله تعالى وحرم الربوا
 مجمل لان الربوا فى اللغة هو الفضل وليس كل فضل حراماً بالاجماع ولم يعلم
 ان المراد اى فضل فيكون مجملاتم لما بين النبي صلى الله عليه وسلم الربوا
 فى الاشياء الستة احتج بعد ذلك الى الطلب والتأمل ليعرف علة الربوا
 فى غير الاشياء الستة (٢) وكذا فى الشرح لتحرير ابن الهمام وفى المسلم وفوائده
 الرحمت ومرقاة الوصول وشرحه مرآة الاصول وغيرها من كتب
 الاصول *

قال العلامة النسفى فى كشف الاسرار - وكذلك آية الربوا مجملة لاشتباه
 المراد وذا لا يدرك بمعانى اللغة بحل فهو فى اللغة الفضل ولكن الله تعالى

(٢) احكام القرآن ص ٤٦٤ - ج ١ * (٢) توضيح قسم ثالث ص ١٢٥ *

ما اراده - وقال العلامة نظام الدين الشاشي - المجمل وهو ما احتمل وجوبها
فصار بحال لا يوقف على المراد الا بيان من قبل المتكلم ونظيره في الشرعات
قوله تعالى حرم الربوا - قال ابن نجيم في فتح الغفار - وليس المراد ان كل مجمل
بمد يان المجمل يحتاج الى الطلب والتأمل فالصلوة يا هنا شاف فلم تحتاج
الى تأمل بعده وبيان الربا غير شاف صار به المجمل مؤلوا وهو يحتاج الى الطلب
والتأمل كما في الكشف فالرجوع الى الاستفسار في كل مجمل والطلب والتأمل
انما هو في البعض (١) قال صاحب فصول البدائع في حكم المجمل - هو
التوقف الى الاستفسار مع اعتقاد حقيقة ما هو المراد حالاً ثم الطلب
والتأمل ان احتج اليها كما في الربوا فان حديث الاشياء الستة الحاصل
من الاستفسار مطلق بالاجماع (٢) قال عبد العزيز البخاري في شرح الاصول
للزدوي - والحاصل ان المجمل قسمان ما ليس له ظهور اصلاً كالصلوة
والزكاة والربا وما له ظهور من وجه كالمشرك (٣) واذا ثبت من هذه
التقول ان الربا الذي وقع في القرآن مجمل وثبت ايضاً انه لا يثبت
منه حكم بدون تفسير الشارع عليه السلام فيثبت علينا ان نحرر التفسير
الذي ورد عنه عليه السلام *

وهو ما روى عبادة وابوسعيد وابوهريه وعمر وغيرهم في بيع الاشياء
الستة بصورة مخصوصة وقد جملة الفقهاء ايضاً بياناً للربا كما قال ابن عابدين
في نسمات الاسرار - كيان الربا بالحديث الوارد في الاشياء الستة - وفي
نور الانوار - كالربا في قوله تعالى وحرم الربوا فانه مجمل بينه النبي صلى الله
عليه وسلم بقوله الخطة بالخطة الحديث - قال ابن امير الحاج في شرح التحرير

لابن المهام - كيان الربا بالحديث الوارد في الاشياء الستة في الصحيحين
 عن عبادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب
 والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً
 بمثل سواء بسواء يداً يداً فإذا ختلف هذه الاصناف فيعوا كيف شئتم
 اذا كان يداً يداً - ورواه مسلم عن ابي سعيد الخدري لفظه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير
 بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل يداً يداً (١) او استزاد فقد
 اربى الآخذ والمعطى فيه سواء - وكذلك يلحق في تفسير اجمال الآية
 حديث اسامة بن زيد - الربا في النسيئة - اخرجه مسلم *

ولا يصح تفسيره بالحديث الذي روى عن جابر وعمر بن الاحوص
 بلفظ - ان ربا الجاهلية موضوع واول ربا اضمه ربا نارب عباس بن
 عبد المطلب - لأنه لم يظهر تفسير ربا الجاهلية من حديث مرفوع متصل الى
 الآن حتى يكون بياناً له وكيف وهو مجمل كربا القرآن *

ففي هذا حقيقة الربا الفضل الذي يكون في البيع سواء كان فضل عين
 او اجل فاذا بيع من هذه الستة وما في حكمها من جنسه فالفضل والاجل
 كلاهما ربا واذا بيع منها شيء بغير جنسه فالاجل فقط ربا وهو ربا النساء
 وكذلك الزيادة على الثمن المؤجل اذا لم يقض الثمن عند حلول الاجل رباً
 وهو ربا في النسيئة *

ففي الاولى اى اذا وقع بيع جنس بجنس فلا بد لجواز البيع من امرين الاول
 المساواة في الكيل او الوزن والثاني قبض البديلين في المجلس *

(١) وفيه دلالة على ان الفضل مطلقاً رباً ولو من غير شرط *

وفي الثانية اى اذا كان الجنس من هذه الاشياء الستة وما في حكمها مختلفين فلا يشترط ههنا الا القبض في المجلس ولا يشترط المساواة كيلا او وزنا *

وفي الثالثة اى اذا كان الاشياء من غير هذه الستة وما في حكمها لا يجوز الفضل على الثمن المؤجل بعد حلول الاجل ان لم يقض هذا الثمن بمقابلة الاجل والاصل فيه ان المتباينين يريدان المساواة في البدلين وعليه مدار عقد البيع فلهذا اوضح لها الشارع عليه السلام اصولا وقوانين يعرف بها المساواة والفضل الذي يحكم عليه الشرع بانه ربا الاول ان للقد منزلة على النسيئة والثاني اذا كانت البدلان كيليا او وزنيا فلا بد ان يكون مساويا في الكيل او الوزن والثالث اذا كان احد البدلين غير المكمل والموزون فما تراضى عليه العاقدان فهو بدل الآخر ومساو له ومن هذه الاصول يعلم ما جعل الشارع عليه السلام من الفضل ربا في البيع والشراء *

فالفضل والاجل كلاهما ربا في بيع المكمل بالمكمل والموزون بالموزون من جنسه لانه فضل حقيقة او حكما ولا دخل فيه لتراضى العاقدين والييمين فان تراضى اليمينان في امثال هذا البيع بالفضل او الاجل او بكليهما لا يصح هذا البيع ويكون الفضل والاجل كلاهما ربا لقول النبي صلى الله عليه وسلم من زاد اى اعطى الزيادة او استزاد اى طلب الزيادة فقد اربى وفي المدونة - ان ابا بكر الصديق رضى الله عنه را طل ابا رافع فوضع الخلفاين في كفة فرجعت الدارم فقال ابورافع هو لك انا احله لك فقال ابوبكر ان احلته لى فان الله لم يحله لى سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقول الذهب بالذهب ووزناً بوزن والورق بالورق ووزناً
بوزن الزائد (١) والمراد في النار (٢)

وعند اختلاف الجنس من هذه الاشياء لم يجعل الشارع المساواة باعتبار
التساوي كيلا ووزناً حتى لم يحرم في هذه الصورة الفضل كيلا او وزناً
لانه امر غير معقول بل جعل المساواة المطلوبة ما تراضى عليها العاقدان
والييمان من كون احدهما مساو للآخر نعم جعل للتقدمية على النسبة
فيكون الاجل رباً ولا بعد التراضى فيه شيء بل يصير ملئياً - واذا اختلف
جنس البدلين من غير هذه الستة بان يكون المكيل في طرف وغيره في
طرف آخر فالمساواة المطلوبة هي ما تراضى عليها العاقدان ولم يكن الاجل
رباً في هذه الصورة لانه خلاف القياس ومحوه ينحصر فيها ورد فيه النص
بشرط ان يكون الاجل من احد المتعاقدين لا من كليهما لنهي النبي صلى الله
عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ واذا عين الاجل بالتراضى فاذا حل
الاجل ولم يقض المديون وطلب النظرة وزاد بها في الثمن فيكون هذه
الزيادة رباً ايضاً لانه فضل على ما تراضى عليه الييمان اولاً وجعله مساوياً
للآخر فهذه الزيادة لاحالة تكون بمقابلة الاجل ولا قيمة للاجل

(١) فيه دلالة على ان الزيادة في القرض ليست برناً لانه لو كانت ربناً لحرمت
بدون شرط ايضاً ولم يقل له العقهاء على انه ثبت مالا حاديث الصحيحة ان النبي
صلى الله عليه وسلم راد وقت الاداء في القرض وانى على هذا كما سيأتي ان شاء الله
تعالى وقال ابن عائد بن في الدرا المختار - فان الزيادة فلا شرط رباً ايضاً الا
ان يسها علي ما ساق في (باب الر بكتاب البوع) ص ٢٧٢ - ج ٤ *

(٢) (ص ١١٠ ح ٣) *

مستقلاً عند الشارع فتكون هذه الزيادة في البيع فضلاً عما هو عين الربا *
الحاصل ان هذه الاحاديث المفسرة لربا القرآن تدل على ان في بيع احد
المتجانسين من الاشياء الستة وما في حكمها الفضل والاجل. كليهما ربا وفي بيع
احد المتجانسين منها بخلاف جنسه الاجل فقط ربا لا الفضل وهو ربا النسيئة
وفي البيع ثمن بمؤجل ما يزداد على النسيئة اى الثمن المؤجل عند حلول الاجل
بمقابلة الاجل ربا وهو الربا في النسيئة وجميع هذه الاقسام تنحصر في البيع *
فالربا ثلاثة انواع وكل منها حرام بالقرآن لان المجهل من الكتاب اذا لحقه
اليان كان الحكم بعده مضافاً الى الكتاب لا الى اليان في الصحيح (١)
الاثنان منها ما يفسره حديث عبادة بن الصامت و ابي سعيد وغيرهما
والثالث ما يفسره حديث اسامة بن زيد قال القسطلاني في شرح
البخارى - وهو (اى الربا) ثلاثة انواع ربا الفضل وهو البيع مع زيادة احد
الموضين على الآخر وربا اليد وهو البيع مع تاخير قبضها او قبض احدهما
وربا النساء (٢) وهو البيع لاجل وكل منها حرام (٣) قال صاحب تقدير
السراج المتبر - وهو لغة الزيادة و شرعاً عقد على عوض مخصوص غير معلوم
التمثال في معيار الشرع حالة المقدام مع تاخير في البدلين او احدهما وهو ثلاثة
انواع ربا الفضل وهو البيع مع زيادة احد الموضين على الآخر وربا اليد وهو
البيع مع تاخير قبضها او قبض احدهما وربا النساء وهو البيع الى اجل

(١) كذا في رد المحتار باب صفة الصلاة مبحث القعود الاخير (ص ٤٧٠) *

(٢) المراد به الربا في النسبة بقرينة انه سمي ربا النسيئة بربا البدل فلا محالة ان يسمى هذا
ربا النساء وهو البيع نسيئة الى اجل ثم الزيادة عند حلول الاجل وعدم قضاء الثمن

بمقابلة الاجل * (٣) (كتاب البوع ص ٢٢ - ح ٤) *

وفي هذه الاقوال دلالة واضحة على ان الانواع الثلاثة للربا منحصرة في البيع فعلى هذا لا يوجد الربا في عقد خلا البيع قال ابن كثير في تفسير سورة الروم - وقال ابن عباس الربا ربا آ ن فربا لا يصح يعني ربا البيع و ربا لا بأس به وهو هدية الرجل يريد فضلها و اضعاها (١) وفيه تصريح منه رضي الله عنه على ان الربا الذي لا يجوز هو ربا البيع فقط وما خلا ربا البيع فلا بأس به قال العلامة السني في شرح الهداية ولما فرغ عن بيان ابواب البيوع التي امر الشارع بمباشرتها بقوله (وايتنوا من فضل الله) مع انواعها صحيحها وقاسدها شرع في بيان ابواب البيوع التي نهى الشارع عنها بقوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا) - آه ثم قال - وقال علماؤنا هو نوع يبيع فيه فضل مستحق لاحد المتعاقدين خال مما يقابله من عوض شرط في هذا العقد - آه وكذا في العناية ولذا قال العلامة السرخسي في حده - وفي الشريعة هو الفضل الخالي عن العوض المشروط (٢) في البيع (مبسوط) وما قال صاحب الهداية اعني - الربوا هو الفضل المستحق لاحد المتعاقدين في المعاوضة الخالي عن عوض شرط فيه - فيؤول اليه قال شارحه - الربوا هو الفضل الخالي عن العوض المشروط في البيع (عناية) وفي الملتقى - الربا فضل مال خال عن عوض شرط لاحد المتعاقدين في معاوضة (٣) مال بمال وفي العالمكيرية الربا في الشريعة عبارة عن فضل مال لا يقابله عوض في معاوضة مال بمال - قال صدر الشريعة في التوضيح - واما المخصوص بالكلام

(١) (ص ٣٤٨ - ج ٧) * (٢) قال ابن عابد بن في شرح الدرر نحت

قوله (مشروط) تركه اولى فانه مشعر بان تحقق الربا يتوقف عليه وليس كذلك

لان الزيادة بلا شرطها ايضا آه ملخصا - باب الربوا * (٣) وسيا في ان القرض

ف عند الكرخي لا يبقى حجة اصلاً معلوماً كان او مجهولاً كالربوا حيث خص من قوله (واحل الله البيع) آه يعني ان البيع عام يشمل الربوا وغيره وخص منه الربا فلم يكن الربا فرداً من افراد البيع وداً خلاصته كيف يصح تخصيصه من البيع قال غفر الاسلام البزدوى - وخص الربوا من قوله واحل الله البيع وحرم الربوا - آه وقال ابن عابد بن الشامي - كالربا خص من احل الله البيع بقوله تعالى وحرم الربوا (نسبات) قال الملا احمد جيون - نظير الخصوص المعلوم والمجهول قوله تعالى (واحل الله البيع وحرم الربوا) فان البيع لفظ عام لدخول لام الجنس فيه وقد خص الله منه الربا وهو في اللغة الفضل ولم يعلم اي الفضل يراد به لان البيع لم يشرع الا للفضل فهو حيثئذ نظير الخصوص المجهول ثم بينه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله الخنطة بالخنطة و الشمير بالشمير و التمر بالتمر الحديث (نور الانوار) *

خلاصة الكلام ان القرآن حرم الربوا وكان لفظ الربوا فيه مجملاً والسنة الصحيحة فسره بالاقسام التي كلها تندرج في البيع ولهذا خصص الفقهاء الربا بالبيع قال العلامة الشاشي في حده (الرباهو) - الزيادة الخالية عن العوض في بيع المقدرات المتجانسة - وفي النقاية - الربوا هو فضل خال عن عوض بمقياس شرعي بشرط احد المتعاقدين في المعاوضة (منع الغفار شرح تنوير الابصار) *

قال محمد رحمه الله - و الربا انما يتحقق في البيع لا في التبرع بهد قوله لان القرض اسرع جوازاً من البيع لانه مبادلة صورة تبرع حكماً آه (نشر العرف) قال شيخ الاسلام المرغيناني - وهو الربا يعمل في المعاوضات دون التبرعات (كتاب الهبة) قال ابن عابدين ناقل عن الزيلعي وهو (اي الربا)

مختص بالمأوضة المالية دون غيرها من الماوضات والتبرعات (١) وقال الدلالة الشيخزاده في مجمع الانهر في شرح ملتقى الابحر - وهو مختص بالمأوضات المالية دون غيرها من غير المالية والتبرعات - وقال ملك العلماء العلامة الكاشاني - فلا يتحقق الربا اذ هو مختص (٢) بالبياعات وعليه يدل ما صرح عن البسوط والهداية وغيرها حيث نثذ ظهر ان النفع الممين المشروط في القرض ليس من الربا المنصوص لان الآية كانت مجملة لا يفهم منها المراد والاحاديث المنسوبة لها كلها في البيع لا في غيره ولهذا صرح فقهاؤنا بان الربوا يتحقق في البيع لا في التبرع ولعلم انكروا (٣) كونه رباً

- (١) (ص ٢٧٣ ج - ٤) كما سيأتي وظاهر ان القرض من التبرعات عند الفقهاء *
 (٢) بدائع (ص ١٩٣ ج - ٥) لان الربا هو الفضل والفضل والمائة اضافتان تقتضيان الطرفين فلا تحقق لمباذ وهما كائنا النسب والاضافات والطرفان لا يوجدان بدون الماوضة فلا يوجد الربا بدون الماوضة اى بدون البيع وظاهر ان الطرفين لا توجدان في القرض لان حكم والمثل في القرض حكم ردالمعين كما صرح به الفقهاء والاصوليون قال العلامة الشامي ثم للمثل المردود حكم العين كأنه رد العين آه
 (ص ٢٦٣ ج - ٤) واذا لم يتحقق الطرفان في القرض لا يتحقق الفضل فلا يوجد فيه الربا لان الربا هو الفضل * (٣) وكذا انكر ابن رشد الفقيه للمالكى كونه رباً منصوحاً حيث قال في المقدمات ان رجلاً اتى عبدالله بن عمر فقال له يا ابا عبد الرحمن انى اسلفت رجلاً واشترطت افضل مما اسلفته فقال عبدالله بن عمر ذلك الحديث بطوله - وقال رضى الله عنه - من اسلف سلفاً فلا يشترط افضل منه وان كان قبضة من علف فهو ربا اه - فهذا الفقيه ينكر كونه ربا منصوحاً حيث يقول - وتفسير ذلك (اى قول ان عمر قاله ربا) انه مقيس على الربا المحرم بالقرآن (ص ١٤٩ ج - ٣) وكذا العلامة البغوى ينكر كونه ربا صلباً حيث ذكر تحت آية الربوا حديث عبادة ثم قال وهذا في ربا المبايعه ومن اقترض شيئاً بشرط ان يرد عليه افضل منه فهو قرض جر نصياً

نصيباً كما يدل عليه ما قاله ملك العلماء في البدائع - ولأن الزيادة المشروطة تشبه الربا (١) فلا يكون الشيء بالربا عين الربا ولا يظهر من كلام العلامة العيني أن هذا النفع عنده ليس هو الربا المنصوص لأنه يظهر من كلامه الذي سيأتي أنه لم يظهر بحديث صحيح في هذا الباب بمد تجشمه وتحصه مع سعة نظره وكثرة اطلاعه على الحديث وطرقه ولو كان منصوصاً لم يحتج إلى هذا التجشم والتفحص *

والحديث الذي أخرجه صاحب (بلوغ الرام) عن علي وجري على السنة العوام والخواص بلفظ كل قرض جر منفعة فهو ربا لا يجوز أن يقع تفسيراً للقرآن لأنه غير ثابت ولا أصل له قال ابن حجر فيه الحارث بن أسامة وساقط - وقال الحافظ جمال الدين الزيلعي في نصب الراية - ذكره عبد الحق في أحكامه في اليسوع وأعله بسوار بن مصعب وقال أنه متروك وكذا نقل عن أبي الجهم في جزئه أن أسامة ساقط وسوار متروك الحديث قال البخاري في كتاب الضعفاء الصغير سوار بن مصعب منكر الحديث وقال يحيى بن يحيى الليثي ليس بشيء وقال النسائي

(نقية صفحة ١٢) منفعة للنفع مراده أن الآية في ربا البيع والنفع المستحصلة بالقرض - خارج عن حكم الآية فهو داخل تحت كل قرض جر منفعة وكذا العلامة الصوفي الشهير بالخازن ينكر كونه ربا منصوصاً حيث يقوله المسئلة الرابعة في القرض وهو من أقرض شيئاً بشرط أن يرد عليه أفضل منه فهو قرض جر منفعة وكل قرض جر منفعة فهو ربا أم - فانه لم يدخل النفع المعين للقرض تحت ربا القرآن بل أدخله في القرض الجائر منفعة يعني أثبت له حكماً آخر يدل على أنه لو كان عند هؤلاء الاعلام أن نفع القرض هو الربا المنصوص لم يحتاجوا إلى التاويل وأدلة أخرى وسبق الكلام عليه مفصلاً إن شاء الله تعالى * (١) (بدائع الصنائع ص ٣٩٥ ج ٧ - ٧)

وعغيره متروك وكذا قال ابن الهمام في القتح و لذا قال - احسن ما ههنا ما
عن الصحابة (١) و عن السلف - لان هذا الحديث عنده كان غير صالح
للاحتجاج و علم منه انه ليس في الباب حديث صحيح قابل للاحتجاج و نقل
الحافظ ابن حجر في التلخيص - عن عمر بن يد رانه قال في المنفى لم يصح
فيه شيء آهوا ماما قال الفز الى وشيخه - انه صحيح - قل الشوكاني في النيل
لاخبرة لهما بهذا الفن - ويدل على هذا المعنى ما قال المفسر الخازن - المسئلة
الرابعة في القرض وهو من اقراض شيئا و شرط عليه ان يرد عليه افضل
منه فهو قرض جرممنعة و كل قرض جرممنعة فهو ربا و يدل عليه ما روى
عن مالك قال بلغني ان رجلا اتى ابن عمر الخ (٢) لانه لو كان عنده حديث
كل قرض صحيحا قابلا للرجعة لم يعدل عنه الى اثر ابن عمر وكذا العلامة
المبني نقل اول تضعيف هذا الحديث عن غير واحد من الائمة ثم قال - قال
الا ترازى مع دعاويه العريضة والاصل فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم هو
عن قرض جرممنعا وسكت عنه وكذا قاله الاكمل وسكت عنه مع انه (٣)
كان في ديار الحديث وكتبه المتنوعة والله اعلم (شرح هداية) وفيه دلالة
على ان لهذا الحديث ليس طريق صحيح والا لآتى به وكذا لو كان في معناه
حديث صحيح لم يترك ايراده في هذا المقام

(١) واتفقوا على كراهته وهو دليل على عدم كونه ربا والا كان حراما *
(٢) (ص ٢٠٤) * (٣) غرضه منه ان هذا الحديث ضعيف لانه لو كان
صحيحا في طريق او كان شيء من الاحاديث في الباب صحيحا لاطلع عليه و اورد
لانه كان في ديار الحديث وكتبه المتنوعة *

وكذا لا يصح (١) تفسير اجمال الآية بالحديث (٢) الموقوف على عبدالله بن سلام الذي رواه بردة عند البخارى بلفظ - قال آتيت المدينة فقلت عبدالله بن سلام فقال الا لانحى فاطمك سوياً وتمراً وتدخل في بيت ثم قال انك بارض الربا فيها فاش اذا كان لك على رجل حق فاهدى اليك حمل بن او حمل شعيراً وحمل قت فلا تأخذه - لانه لا بد للتفسير من بيان الشارع عليه السلام وهذا الحديث (٣) الموقوف ليس في حكم المرفوع وثانياً انه متروك العمل باتفاق الامة وثالثاً يمارضه الاحاديث

(١) قال السيد الجرجاني في رسالته الموقوف وهو مطلقاً ما روى عن الصحابي من قول او فعل متصل كان او منقطعاً وهو ليس بحجة على الاصح اهـ ✽
 (٢) اخرج البخارى هذه الرواية عن سليمان بن حرب وعن شعبة عن سعيد بن بردة عن ابيه واخرجه ايضا عن ابى كريب عن ابى اسامة عن بريد عن ابى بريدة وليس فيه ذكر القرض ولا ذكر الربا ولكن قال ابن حجر - ووقعت هذه الزيادة في رواية ابى اسامة ايضاً كما اخرجها الاسمعيلى من وجه عن ابى كريب شيخ البخارى لكن باختصار عن الذى تقدم (فتح ص ٢٦٢ - ج ١٣) واخرج البيهقي عن احمد بن عبد الحميد عن ابى اسامة عن عبدالله بن ابى بريدة عن ابيه وزاد فيه على رواية البخارى ولفظه فقال انك في ارض الربا فيها فاش وان من ابواب الربا ان احدم يقرض القرض الى اجل فاذا بلغ اناه به وبسلة فيها هدية فاتق تلك الشئلة وما فيها واخرجه ايضا عن شعبة باختلاف يسير ولفظه على رجل دين فاهدى اليك حبله من علف او شعير او حبله من بن فلا تقبله فان ذلك من الربا - قال ابن حجر في رواية ابى اسامة ذكر الربا لكن فيه اختصار من رواية شعبة وما روى البيهقي عن ابى اسامة فيه زيادة على رواية شعبة فافهم * (٣) قال ابن عابدين لان قول الصحابي اذا كان لا يدرك بالرأى اى بالاجتهاد له حكم المرفوع (رسم المفتى ص ٤١) وسيجى ان في هذا الحديث مجال القياس أكثر ✽

الصحيحة ورأبما قال الملا مة عبدالمز يز البخارى في شرح كشف الاسرار للبزدوي في تفسير ثبات القاطع التي تلحق المجمل - احترازا عما ليس بقاطع ثبوتا او دلالة حتى لا تعير المجمل مفسرا بخبر الواحد وان كان قطعي الدلالة ولا بيان فيه احتمال وان كان قطعي الثبوت -

وكذا اثر عبد الله بن مسعود رضى الله عنه الذي رواه يونس و خالد بن سيرين عن عبد الله بن مسعود انه سئل عن رجل استقرض من رجل دراهم ثم ان المستقرض افقر من المقرض ظهر دابته فقال عبد الله ما اصاب من ظهر دابته فهو ربا - لما ينال وما قال البيهقي قال الشيخ احمد هذا منقطع *

(ازالة) لو قيل لا يجوز ان يكون هذا الاثر الموقوف في حكم الحديث المرفوع قلنا له شرط وهو ان لا يكون مدركا بالقياس وههنا هو مدرك بالقياس كجمله صرح العلماء بذلك قال ابن رشد الفقيه المالكي في المقدمات - ان رجلا اتى عبد الله بن عمر فقال له يا ابا عبد الرحمن اني اسلفت رجلا واشترطت افضل مما اسلفته فقال عبد الله بن عمر ذلك الحديث بطوله وقال رضى الله عنه من اسلف سلفا فلا يشترط افضل منه وان كان قبضة من علف فهو ربا اهـ - فهذا الفقيه انكر كونه ربا منصوصا ووجهه ربا قياسيا كما يدل عليه قوله - وتفسير ذلك (اى قول ابن عمر فهو ربا) انه مقيس على الربا المحرم بالقرآن ربا - الجاهلية اما ان تقضى واما ان تربي لان تاخير الدين بعد حلوله على ان يزاد له فيه سلف جر منعمة (١) على ان الفقهاء لم يتمسكوا بهذا الحديث والاثر من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى زماننا هذا ولم يفتوا بحرمة امثال هذه المنافع مطلقا بل اتفقوا على انه لا يكون ربا الا ان يكون مشروطة في العقد وهذا خلاف ما دللت عليه هذه الآثار والاحاديث الواردة

في هذا الباب على ما فيها لانها تدل على عرمة كل متفعة سواء شرطت
اولم تشترط مع انها بدون الشرط جائزة بالاتفاق قال العيني - وفيه ما يدل
ان المقرض اذا اعطاه المستقرض افضل مما اقترض جنسا او كيلا او وزنا ان
ذلك (١) معروف وانه يطيب له اخذه منه لانه صلى الله عليه وسلم اثني
فيه على من احسن القضاء واطلق ذلك ولم يقيده قلت هذا عند جماعة العلماء
اذا لم يكن غير شرط منها حين السلف وقد اجمع المسلمون نقلا (٢) عن
النبي صلى الله عليه وسلم ان اشتراط الزيادة في السلف ربا آه (٣) قال ابن
حجر في باب استقراض الابل تحت حديث ابي هريرة - وفيه جواز وفاء
ما هو افضل من المثل المقرض اذا لم يقع شرطية ذلك في العقد فيحرم
حيثذا اتفاقا وبه قال الجمهور اه ولما كان هذا الاثر من عبادة بن سلام
مخالفا لما عليه الجمهور تأول ابن حجر قوله رضى الله عنه - فانه ربا - وقال
يحتمل ان يكون ذلك رأى عبادة بن سلام والا فالقهاء على انه يكون ربا اذا
شرط نعم الورع ركة اه وايضا لما اخرج البخارى هذا الحديث بطريق
آخر وليس فيه ذكر الربا هناك قال ابن حجر - زاد البخارى في مناقب عبادة
ابن سلام ذكر الربا - وهما فسر الربا المراد في قوله رضى الله عنه بقوله - وان
من اقترض قرضا فقا ضاه اذا حل فاهدى اليه المديون هدية كانت من

(١) هذا دليل على ان الزيادة في القرض ليست بربا ولو كانت ربا لم يترق حكمها حين
الاشتراط وعدمه كما مر عن العلامة ابن عابدين وايضا هذا مقتضى اطلاق الاحاديث
في هذا الباب حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم الفضل ربا مطلقا بدون تهديد شرط
وعدمه * (٢) واعلم ان العلامة العيني بعد شرحه للبخارى لكثير من الزمان شرح
الهداية حين بلغ من عمره تسعون سنة واعترف فيه لانه لم يستف في هذا الباب النهي عن
النبي صلى الله عليه وسلم وهو المعتبر لان آخر اقواله ويؤيده الدليل *
(٣) (عمدة القارى ص ٦٨٩ ج ٥ - ٥)

جملة الربوا - (١) فثبت من هذه الاقوال انه لم يقل احد من العلماء ان الفضل والزيادة اذا كانت غير مشروطة في القرص عند المقد انه ريا سواء كان في صورة الهدية ام في صورة العارية ام في غيرها فهذا الاثر وما ورد نحوه غير معمول به عند الامة *

وقد ذهب الجمهور الى جواز ما كان بدون شرط في المقد لما دلت عليه الاحاديث الصحيحة والحسان المحتج بها باعطاء الزيادة في ديون البيع والقرض اخرج الشيخان عن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بلال اعطه اوقية من ذهب وزده فاعطاني اوقية من ذهب وزادني قيراطا (٢) *

ولفظ البخاري - فوزن لي بلال فارجح في الميزان - قال النووي في شرحه فيه استحباب الزيادة في اداء الدين وارجاح الوزن - وقد روى هذا الحديث فوق عشرة عن جابر وايضا قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم اعطاء الزيادة في قرض الحيوان كما في حديث ابى رافع - قال استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بكرة فجاءته ابل من الصدقة قال ابورافع فامر لي ان اقضي الرجل بكرة فقلت لا اجدا لا جملا خياريا رباعيا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطه اياه فان خير الناس احسنهم قضاء - اخرجه مالك ومسلم والاربعة وكفاي حديث ابى هريرة اخرجه الشيخان والترمذي مختصرا ومطولا - ان رجلا تقاضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاه فمهم به اصحابه فقال دعوه فان لصاحب الحق مقالا واشتروا له بعيرا فاعطوه اياه قالوا لا نجد الا افضل من سته قال اشتروه فاعطوه اياه فان خيركم احسنكم قضاء وايضا

(١) هذا التفسير خلاف ما عليه الجمهور فلا بد له من بيان *

قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اعطى الزائد في قرض الاموال الربوية اعنى المكيل والموزون كما روى ابو هريرة قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل يتقاضاه قد استلف منه شطر وسق فاعطاه وسقا فقال نصف وسق لك ونصف وسق من عندى ثم جاء صاحب الوسق يتقاضاه فاعطاه وسقين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسق لك ووسق من عندى - اخرجه المنذرى فى الترغيب وقال رواه البزار واسناده حسن ومن حديث ابن عباس قال استلف النبي صلى الله عليه وسلم من رجل من الانصار اربعين صاعاً فاحتاج الانصارى فاتاه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاءنا من شيء فقال الرجل واراد ان يتكلم فقال صلى الله عليه وسلم لا تقل الا خيراً فانا خير من تسلف فاعطاه اربعين فضلاً واربعين اسلفه فاعطاه ثمانين قال البزار لم اسمع الا من احمد وهو ثقة وخرجه المنذرى وقال اسناده جيد وقال الهيثمى رجاله رجال الصحيح خلا شيخ البزار وهو ثقة ومن حديث ابى هريرة اخرجه البيهقى برجال الصحيح فى السنن الكبرى قال اتى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلف فاستسلف له رسول الله صلى الله عليه وسلم شطر وسق فاعطاه اياه فجاء الرجل يتقاضاه فاعطاه وسقاً وقال نصف لك قضاء ونصف لك فاقبل من عندى وهذه احاديث صحيحة تحتاج بها فلا يمارضها مثل حديث السوار المتروك والآثار الغير المرفوعة واما كونه رابعاً عند الشرط فهو لا يصح ايضا لما ماروى من ان ابا بكر الصديق رضى الله عنه راعى ابا رافع فرجعت الدراهم فقال ابو رافع هولك انا احله لك فقال ابو بكر ان احلته فان الله لم يحله لى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الزائد والمزاد فى النار او هكذا لان فيه دلالة على ان الزيادة غير شرط ايضا

حرام انتهى ان الزيادة التي هي الربا شرعاً حرام شرطت او لم تشترط فلو كانت الزيادة في القرض رباً لكانت حراماً بدون شرط ايضاً مع ان الزيادة في القرض بدون الشرط مباح باتفاق الامة فثبت انها ليست رباً قال ابن نجيم في البحر - اذا لم تكن (١) المنفعة مشروطة فلا بأس به وفي البرازية من كتاب الصرف ما يقتضي ترجيح الثاني قال ولا بأس بقبول هدية الغريم و اجابة دعوته بلا شرط وكذا اذا قضى لاجور مما قبض يحل بلا شرط آه كتاب الحوالة . واما ما قيل انه لا حجة في اعطاء النبي صلى الله عليه وسلم الزيادة في الديون والقرض لانه مخصوص به . وهو امام والامام حق العطاء فيكون ما يعطى الامام حلالاً فقيه ابن النبي صلى الله عليه وسلم يثبت ليقتدى به في كل فعل حتى يقوم دليل على اختصاصه به وليس هنالك دليل على اختصاصه به صلى الله عليه وسلم *

وكذا لا يصح تفسير اجمال الآية بحديث انس والآثار للرواية عن ابني كعب وابن عباس اما اولاً فلانه ليس فيها ذكر الربا فلا يثبت ان النهي والامر بالاجتناب لكونه رباً واما ثانياً فلما مر عن شرح كشف الاسرار بانه لا بد ان يكون مفسر اجمال القرآن قطعي الدلالة وقطعي الثبوت وحديث انس وآثار ابني بن كعب وابن عباس اسن بهذه المثابة لا باعتبار الدلالة ولا باعتبار الثبوت * اما حديث انس فاخرجه ابن ماجة بلفظ - اذا اقرض احدكم قرضاً فاهدي اليه او حمله على الدابة فلا يركبه ولا يقبلها الا ان يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك - والمراد اوى فيه عن انس مجهول وكذا فيه عتب ابن حميد

(١) فيه انه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الزيادة في القرض وليس فيه انه كان مع شرط او بدون شرط فمن ادعى الحرمة بالشرط لاند عليه من بيان لان الاحاديث في هذا الباب مطلقة ولا يجوز تشديدها يدون مخصص الضبي

الضبي البصري قال ابو طالب عن احمد هو ضعيف ليس بالقوى وفيه اسمعيل بن عياش الحمصي وهو مختلف فيه وضعيف بالاجماع اذا روى عن غير اهل بلده واخرجه ابن تيمية في المنتقى بلفظ - اذا قرئ الرجل الرجل فلا ياخذ هدية - وقال اخرجه البخاري في تاريخه فما ظفرت على سنده حتى احكم على جودته وصحته ليثبت منه الحرمة وليس يبعد ان يكون مختصرا من حديث ابن ماجة فيمود الجرح والتليل مع هذا هو خلاف ما عليه الامة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا *

اما اثر ابى بن كعب انه قال لزر بن حبيش انك بارض الربوا فيها كبير فاش فاذا اقضت رجلا فاهدى اليك هدية فخذ قرضك واردد هديته فقيه كلثوم بن الاقرجهول وكذلك ماروى ابن سيرين ان ابى بن كعب اهدى الى عمر بن الخطاب من تمر ارضه فردها فقال ابى لم رددت على هديتى وقد علمت انى من اطيب اهل المدينة تمره فخذنى ما ترد على هديتى وكان عمر اسلفه عشرة الاف درهم قال البيهقي هذا منقطع اى ليس بمتصل الى ابى ايضا *

وكذلك ماروى ابوصالح عن ابن عباس قال فى رجل كان له على رجل حشرون درهما فجعل يهدى اليه فجعل كلما يهدى اليه هدية باعها حتى اذا بلغ ثمنها ثلثة عشر درهما فقال ابن عباس لا تاخذ منه الا سبعة دراهم لان ابوصالح لم يسمع عن ابن عباس قال رواية منقطعة وكذلك ماروى سالم بن ابى الجعد كان لنا جار سماك طيه لرجل خمسون درهما فكان يهدى اليه السمك فأتى ابن عباس فقال قاصه بما اهدى اليك وأثر (١) فضالة بن عبيد مع ضعفه ايضا

(٧) اخرجه البيهقى سنن ابراهيم بن سعد عن ادرس بن يحيى عن عبدالله بن عياش وعبدالله بن عياش منسكرا الحديث و ابراهيم لم يعرف حاله وكذا حال ادرس ويمكن ان يكون ادرس بن يحيى الخولاني ذكره ابن حبان فى ثقاته وقال انه مستقيم الحديث ان كان دونه ثقة وفوقه ثقات

ليس فيه لفظ الربا حتى يفسر به الاجمال بل لفظه كل قرض جرم منعة فهو وجه من وجوه الربا فظاهره يدل على انه ليس بربا بل له شبه من الربا وهذه الآثار والحديث كلها اخرجها السيقي في السنن *

لبعض الاعلام ههنا كلام فلا بد علينا ان نذكره مع ماله و ما عليه * وهو ان القرض ليس غير البيع ومبايناه بل داخل فيه لان القرض مبادله انتهاء كما صرح به بعض الفقهاء فهو قسم من اقسام البيع لا غير وانما جوز فيه النساء مع كونه من الاموال الربوية للضرورة ودفع حاجة الفقراء وهذا لا يخرج عن البيع قال القاضي ابن رشد الحفيد المالكى - فان العقود تنقسم اولا بقسمين قسم يكون معاوضة وقسم يكون بغير معاوضة كالمبيعات والصدقات والذى يكون بمعاوضة ينقسم ثلاثة اقسام احدها يختص بقصد المكايسة وهى البيوع والاجارات والمهور والصلح والمال المضمون بالعقد وغيره والقسم الثانى لا يختص بقصد المناينة وانما يكون على جهة الفرق وهو القرض (١) والقسم الثالث فهو ما يصلح ان يقع على الوجهين جميعاً اعنى قصد المناينة وعلى قصد الفرق كالشركة والاقالة والتولية (٢) قال الشافى والى الله فى حجة الله البالغة فى ذيل البيوع المنهى عنها - وكذلك الربا وهو القرض (٣) على ان يؤدى اليه اكثر وافضل مما اخذ سحت (٤)

-
- (١) لما جعل القاضى القرض قسماً للبيع فهو دليل على ان القرض عنده غير البيع فلا يصح به الاستشهاد على كون القرض بيعاً لكن اوردناه ههنا لانه صرح بان المعاوضة تكون فى القرض ايضا ويمكن ان يتوهم منه ان كل عقد يكون فيه المعاوضة هو قسم من اقسام البيع *
- (٢) (بداية المجتهد ص ١٢١ ج ٢ - ٢) * (٣) هذا حد الربا غير ماثور عن السلف ولا دليل عليه بل هو خلاف القرآن والسنة الصحيحة وجهور العلماء * (٤) لا بد ان يقوم عليه دليل من الشافى عليه السلام والاداء اكثر وافضل مما اخذ ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بطرق صحيحة مطلقاً *
- باطل

باطل فان عامة (١) المقترضين بهذا النوع هم المفاليس المضطرون وكثيرا ما لا يجدون الوفاء عند الاجل فيصير اضعا فامضاعفة لا يمكن التخلص منه ابدا وهو مظنة لمنافشات عظيمة وخصومات مستطيرة و اذا جرى الرسم باستثناء المال بهذا الوجه افضى الى ترك الزراعات والصناعات التي هي اصول المكاسب ولا شيء في العقود اشد تدقيقا واعتناء بالليل و خصومة من الربا وهذان الكبسان (اى الميسر والربا) بمنزلة السكر مناقضان لاصل ما شرع الله لعباده من المكاسب وفيها قبح و شناعة والامر في مثل ذلك الى الشارع اما ان يضرب له حدا يرخص فيما دونه ويغلق النهى عما فوقه او يصد عنها راسا و كان الميسر والربا (٢) شائعين في العرب وكان قد حدث بسببها منافشات عظيمة لا انتهاء لها ومحاربات وكان قليلها يدعو الى كثيرهما فلم يكن اصوب ولا احق من ان يراعى حكم القبح والفساد مورا فانهى عنها بالكليسة (واعلم) ان الربا على وجهين حقيقي (٣) ومحمولا عليه اما الحقيقي فهو في الديون (٤) وقد ذكرنا ان فيه قلبا لموضوع المعاملات ان الناس كانوا منهمكين فيه في

-
- (١) لا يكفي امثال هذه التدقيقات الفلسفية لاثبات حكم شرعي بل لابد ان يكون عليه نص عن الفاعر عليه السلام ✽ (٢) لا شك ان الربا كان شائعا في العرب لكن الكلام في تعيينه ولم يظهر عن الآثار المنقولة عن التابعين انه كان البيع او الدين ولا اترعن احد منهم انه كان في القرض والفرق بين البيع والقرض والدين سيا في اشاء الله ✽ (٣) والعجب ان ما يدعى انه ربا حقيقي فلا ذكر له على لسان الشرع و اما المحمول عليه والمشبه به فهو مروى عن جماعة من الصحابة وكذلك الفقهاء لا يذكرون الربا الحقيقي الا تبعا واستطرادا واثبتون جميع الفروع والتفاصيل في باب الربا الغير الحقيقي ✽ (٤) لا انكار من ان ربا الجاهلية كان في الديون كما يدل عليه بعض روايات التابعين لكن المراد من الديون في كلامهم ديون البيع اى اذا ابتاعوا نسية فاثبت في ذمتهم من

الجاهلية أشد انهاءً وكان حدث (١) لاجله محاربات مستطيرة وكان عليه يدعوا الى كثيره فوجب ان يسد بابا به بالكلية ولذا نزل في القرآن في شأنه ما نزل والثاني ربا الفضل والاصل فيه الحديث المستفيض المذهب الحديث - هو (اي ربا الفضل) مسمى ربا تقيظاً وتشبيهاً (٢) له ربا الحقيقي على حد قوله عليه السلام (المنجم كاهن) وبه يفهم معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا ربا الا في النسبة (٣) ثم كثر في الشرع استعمال الربا في هذا المعنى حتى صار حقيقة شرعية فيه ايضاً (٤) والله اعلم انتهى (٥) وكذا قال العلامة الامام ابن الهمام الحنفي بعدما فسر الربوا بقوله هو من اليسوع (٦) المنهية عنها قطعاً قال - بقوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا) اي الزائد (٧) في القرض (٨) والسلف على القدر المدفوع والزائد في بيع الاموال الربوية عند

(بقية الصفحة ٢٣) الثمن المؤجل هو الدين كما جاء مصرحاً في بعض الروايات كما صرح بها الامام الشافعي والبيهقي والزرقاني حيث حملوا الدين المطلق على ديون البيع كما سبأ في مفصل اشياء الله * (١) لم يزل اثره في ايام العرب ووقائعهم لافى الجاهلية ولا في الاسلام ووقائع هذه الايام لا تعرض علينا لان اعظم اسباب الخلاف والمناقشة هو نظام السياسة الحالية ولذا نرى ان كثرة الوقائع والمقدمات لا تختص بهذا الباب * (٢) قال ذلك تبعاً لابن القيم من ان الربا الثابت بالحديث ربا غير حقيقي وهذا ليس بصحيح لان جمهور العلماء قالوا باجبال الآية ويكون الحديث مفسر الآية فهذا يكون ربا حقيقياً لانه ليس في القرآن ربا سوى ما ثبت كونه ربا بالسنة فلا يجتزى على ان يقول ان ما ثبت كونه ربا من القرآن والحديث هو ربا غير حقيقي والذي لم يرد فيه حديث ولا اثر خال عن العلة يكون ربا حقيقياً * (٣) لعله اراد بها القرض وليس بصحيح لان النسبة في اللغة هي الثمن المؤجل لكل ما يكون في الذمة من الدين او القرض * (٤) لفظ ايضاً ليس على محله لان في الشريعة ليس ربا الا ما ثبت كونه ربا من الحديث * (٥) (ص ٩٩ ج ٢ - ٦) هو موافق لما عليه الجمهور من ان الربا داخل في البيع * (٧) هذا خلاف ما قال اولاً من ان الربا بيع وايضاً هو صريح بنفسه في التحريم ان الآية مجملة والحديث يفسرها فكيف يصح منه هذا القول * (٨) لو كذا فسر الآية الشيخ سناء الله في تفسيره تبعاً له * (٣) بيع

بيع بعضها بجنسه وسند كرتصيلها ويقال لنفس الزيادة اعني بالمخ
المصدرى ومنه (احل الله البيع وحرم الربوا) اى حرم ان يزداد في القرض
والسلف على القدر المدفوع وان يزداد في بيع تلك الاموال بجنسها قدر
ليس مثله في الآخر (١) - وذلك العلامة اتي في كتاب الصرف بحديث
عمر الذهب بالورق ربك الا هاء وهاه ثم قل - وقيل معنى قوله ربك اى
حرام باطلاق اسم الملزوم على اللازم ولا مانع من حمله في حقيقته شرعاً
وان اسم الربا تضمن الزيادة من الاموال الخاصة في احد الموضين
في قرض او بيع آه الظاهر من مجموع كلامه ان الزيادة في القرض ربكاً
والربا من البيوع النهي عنها فيفهم منه ان القرض من البيوع *

وفي المتن - الربوا هو فضل مال خال عن عوض شرط لاحد العاقدين
في معاوضة مال بمال - وذكر العلامة الشبخزاده في شرح العاقدين اى
البائعين او المقترضين (٢) فلي هذا يكون الربا في القرض ايضاً فيكون
بيعاً وكذلك الفقهاء باجمهم يذكرون الربوا في كتاب البيوع والربا
في القرض ايضاً فيكون القرض بيعاً قال العلامة العيني في شرح البخارى
واختلف في عقد الربوا هل هو منسوخ لا يجوز بحال هو هو بيع (٣) فاسد
اذا ازيل فساد صح يمه فجمهور العلماء على انه بيع منسوخ وقال ابو حنيفة
هو بيع (٤) فاسد اذا ازيل فساد اقلب صحيحاً (٥) قال شيخ الاسلام
المرغيناني في باب البيوع القاسد من فتاوى التجنيس والمزيد - رجل طلب

(١) فتح القدير باب الربوا * (٢) زاد بعضهم في تفسير العاقدين تحت حدالنا لفظ
المقرضين لكن هذه الزيادة خلاف ماعله المحققون ولا دليل عليه وياها قولهم في
معاوضة مال بمال * (٣) لا يصح له الاستشهاد بل هو دليل على ان الربا بيع ويؤيده
صنيع العلماء اعني ذكر الربا باحكامه في البيوع لا في القرض * (٤) هنا يدل على ان
ابا حنيفة رضى الله عنه ذهب الى ان الربا بيع * (٥) (كتاب البيوع ص ٣٥ ج ٥) *

عن آخر قرض عشرة دراهم باكثر لا يجوز لان فيه ربا آه (١) يمكن ان يتوهم من هذه العبارات ان القرض بيع لان القرض فيه الربا ولا ربا في غير البيع • والجواب عنه اولا تصريح العلماء والفقهاء بان القرض غير البيع قال الشيخ ولي الله عليه رحمة الله في شرح المؤطا الفارسية - معنى قرض تملك شيء است بان شرط كه رد كند بدل او وان بيع نيست بلكه عقد يست كه ابتداء معنى تبرع دارد و اخرا معنى مبادله (٢) قال ابن الهمام ان القرض تبرع لانه صلة في الابتداء و اعارة حتى يصح القرض بلفظ امرتك آه (فتح القدير) قال الشاه ولي الله رحمة الله عليه - مبنى القرض على التبرع من اول الامر وفيه معنى الاعارة (٣) قال ملك العلماء في البدائع - لان القرض للحال تبرع الا ترى انه لا يقابله عوض للحال فكان تبرعا فلا يجوز الامن يجوز منه التبرع - وكذا قال في مبحث تاجيل القرض - لان القرض تبرع الا يرى انه لا يقابله عوض للحال وانه لا يملكه من لا يملك التبرع - وقال الحداد في شرح القدير في هذا المبحث لانه (القرض) اصطناع معروف وفي جواز تاجيله جبر على اصطناع المعروف - وقال الحداد في اليوم - والبيع في اللنة مبادلة مال بمال آخر وكذا في الشرع لكن زيد فيه قيد التراضي لما في التخاب من الفساد والله لا يحب الفساد يقال هو في الشرع عبارة عن ايجاب وقبول في مالين ليس فيما معنى التبرع وهذا قول العراقيين كالشيخ (اي ابى الحسن القدوري) واصحابه وقيل هو عبارة

-
- (١) ليس فيه انه ربا منصوص فممكن انه اراده ربا قياسيا لان الفقهاء لا يذكرون الاحكام الثابتة عن القياس معصولا عن الاحكام الثابتة نصوص القرآن اوبنصوص الحديث *
 (٢) مسوى (ص ٣٥٧ - ج ٢) * (٣) حجة الله (ص ١٠٥ - ج ٢) *

عن مبادلة مال بمال لا على وجه التبرع وهو قول الخراسانيين كصاحب
 الهداية واصحابه اهـ - فالقرض على رأى الجمهور عقد تبرع كما مر بخلاف
 البيع فانه ليس فيه تبرع على كلا الحدين فقير التبرع لا يكون تبرعا بل هما
 متباينان واحكامهما مختلفة فالقرض معروف وصدة وتبرع وعبادة والبيع
 ليس كذلك والقرض عارية فى الابتداء والبيع ليس بعارية لافى الابتداء
 ولا فى الانتهاء فالقرض شبيه بالعارية من حيث الابتداء وشبيه بالبيع من
 حيث الانتهاء ووجه الشبه المبادلة لكن تكون فى البيع ابتداءً وانتهاءً
 وفى القرض حين الاداء وبه لا يخرج عن كونه تبرعا قال السرخسى
 فى شرح السير الكبير (١) هو كلام يحتمل القرض ويحتمل الصدقة فكل
 واحد منهما تبرع والقرض اقل التبرعين لانه يوجب البدل - اهـ فقيه
 تصريح ان البدل لم يخرج القرض عن كونه تبرعا والحق ان المبادلة فى
 البيع ركن وفى القرض ليس بركن نعم يستلزمه وفرق ما بين الالتزام
 واللزوم لان مقصود المشتري هو المبيع ومقصود البائع هو الثمن وغرض
 كل منهما اخراج ما فى ملكه وتحصيل عوضه والاحكام تترتب على الالتزام
 لا على اللزوم قال ملك العلماء - ان البيع مبادلة شئ مرغوب فيه بشئ
 مرغوب فيه (٢) وقال فى (كتاب البيوع) اما ركن البيع فهو مبادلة شئ
 مرغوب بشئ مرغوب وذلك قد يكون بالقول وقد يكون بالفعل آه
 و ظاهر ان القرض ليس فيه مبادلة شئ بشئ مرغوب فيه بل القرض
 الاصل الذى وضع له القرض هو انجاح حاجة المحتاج اليه ولذا قال
 الشيخ ولى الله رحمه الله ان القرض تملك الشئ لتسترد (٣) مثله وهو

(١) (ص ٢٦٨ ج ٤) - (٢) بدائع كتاب الاشارة ص ١١٥ (٣) فيه

دلالة على ان المبادلة ليس فيه *

ليس يبيع بل هو عقد في اوله تبرع وفي آخره مبادلة (١) قال ابن عابدين
 رح ههنا اعلان احدهما ان كل ما كان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط
 الفاسد كالبيع وما لا فلا (٢) كالقرض (٣) وايضا قال العلامة المذكور في
 نشر العرف في دليل محمد رح - لان القرض اسرع جوازا من البيع لانه
 مبادلة صورة وتبرع حكما (٤) فهذا تصريح منه ان القرض ولو كان
 مبادلة صورة لكن ليس له حكم المبادلة شرعا قال القاضي سناء الله في تفسيره
 لان الشرع اعتبره مارية كأن المؤدى عين المدفوع - ولعله باعتبار
 مقاصد الماقدين لان الاعتبار في العقود للاغراض والمآني لا للصورة
 ومن ذهب الى انه مبادلة انتهاء فهو صرح ايضا انه تبرع في الابتداء والبيع
 ما يكون مبادلة في الابتداء كما هو مبادلة في الانتهاء قال شيخ الاسلام
 رح - انه اعادة وصلة في الابتداء حتى يصح بلفظ الاعارة ولا يملكه من
 لا يملك التبرع كالوصى والصبي ومعلوثة في الانتهاء - وكذا قال الحداد
 في شرح القدوري والقرض ليس هو بمبادلة في الابتداء - اه فلي هذا
 لا يكون بيعا لان الفقهاء صرحوا ان البيع مبادلة ابتداء كما هو مبادلة
 انتهاء واذا فلت عن احد الطرفين كونه مبادلة يفوت كونه بيعا قال ملك
 العلماء في البدائع في دليل قول الامام ان ولي الصغيرة لا يملك الهبة بالمعوض
 بدليل ان الملك فيها يقف على القبض وذلك من احكام الهبة وانما تصير
 معاوضة في الانتهاء وهو لا يملك الهبة فلم تنتهية فلا يتصور ان تصير

(١) محريا عن المسوى شرح الموطا الفارسية ص ٣٥٧ ج ٢ - * (٢) فيه دلالة على
 ان القرض ليس به مبادلة والالزم فساد بالشرط الفاسد مع انه لا يفسد بالشرط الفاسد
 بل بلفظ الشرط ويبطل * (٣) رد المحتار باب ما يبطل بالشروط الفاسدة ولا يصح
 تعليقه * (٤) ١٢٢ حكم الشارع عليه السلام على كونه تبرعا ولم يحكم
 بانه مبادلة ولم يعتبرها * معاوضة

معاوضة بخلاف البيع لانه معاوضة ابتداء او انتهاء وهو يملك المعاوضة (١)
اعلم ان ملك الملاء اخرج الهبة بالموض عن البيع بدليل انه ليس بمعاوضة في
الابتداء فحين هذا الدليل يخرج القرض ايضا من البيع لانه ليس بمعاوضة في
الابتداء بالاتفاق كما مر عن العلامة الشامي ان القرض وان كان صورته
صورة المبادلة لكن هو في حكم التبرع شرعا قال السبكي في شرح الهداية
والممول على النكته الاولى (٢) لاعلى النكته الثانية (٣) لان على النكته الثانية
يلزم ان لا يصح القرض اصلا - آه قال صاحب العناية وهذا يقتضي فساد
القرض لكن ندب الشرع اليه واجمع الامّة على جوازه فاعتمدنا على الابتداء (٤)
وقلنا بجوازه بلا لزوم (باب المراجعة والتولية) والحق في هذا الباب ما نقل
القهستاني عن النهاية وغيره لانه موافق للدراية وهو ان القرض ليس فيه مبادلة
اصلا لافي الابتداء ولا في الانتهاء بل في كليهما عارية لفظه - الا ان التعويل
على انه عارية ابتداء او انتهاء (٥) قال الشلبي ان بدل القرض في الحكم كانه
عين (٦) المقبوض اذ لو لم يحمل كذلك كان مبادلة الشيء بنفسه نسبية وهو
حرام واذا كان كذلك يكون عارية ابتداء وانتهاء (٧) ويحصل من هذه ان
الاصل في البيع ان يكون غرض الماقدنين التزلم المبادلة ولا يكون القصد
و الغرض من طرف الا المبادلة واما العقود التي لا يكون غرض
المتعاقدين فيها التزلم المبادلة بل يلزمها المبادلة فهو ليس بيع كما في القرض

(١) (ص ١٥٣ ج - ٥) * (٢) هي العارية * (٣) هي المبادلة *

(٤) اي العارية * (٥) (جامع الرموز ص ٤٠٦ ج ٢) * (٦) فلا يتصور

الربا في القرض لان الربا هو الفضل والفضل والمساوات اضافة تقتضي الطرفين بحيث
لا يمكن وجودها بدون الطرفين ولما كان في القرض رد المثل في حكم رد العين كما
صرح به الفقهاء لا يتحقق في القرض الطرفان فلا يتحقق الفضل * (٧) حاشيه
تبيين الحقائق شرح كنز قبيل باب الربوا *

لأن فيه ليس غرض المقرض ليتبادل دراهمه بدراهم المستقرض ولا غرض
المستقرض أن يأخذ دراهم المقرض ليتبادل دراهمه بدراهم بل غرض
الطرفين انجاح الحاجة فقط ولزم المبادلة من غير قصد والزام فلا يصير من
هذه اللزوم فيما كذا صرح ابن القيم في الاعلام لفظه - وأما القرض فن قال انه
خلاف القياس فشبهته انه يعم ربوي بمنحه مع تأخر القبض وهذا غلط فإن
القرض من جنس التبرع بالمنافع كالعارية ولهذا ساء النبي صلى الله عليه
وسلم منيحة فقال او منيحة ذهب او منيحة ورق وهذا من باب الارفاق
لا من باب المعاوضات فإن باب المعاوضات ان يعطى كل منه اصل المال
على وجه لا يعود اليه و باب القرض من جنس العارية والمنيحة و افتقر
الظهر لما يعطى فيه اصل المال ليستف في اصل المال بما يستخلف منه ثم
يمده اليه بيته ان امكن والافتظيره ومثله قارة يتف من المنافع كما في عارية
العقار وقارة يمنعه ما شية يشرب لبنها ثم يمدها او شجرة ليا كل ثمرها
ويسمى عرية فانهم يقولون اعراه الشجر واعاره المتاع ومنحه الشاة و
اقره الظهر واقرضه الدراهم واللبن والتمر ولما كان يستخلف شيئا بعد شيء
كان بمنزلة المنافع ولهذا كان في الوقف يجري مجرى المنافع ولبس هذا من
باب البيع في شيء بل هو من باب الارفاق والتبرع والصدقة وان كان
المقرض قد يتف من ايضا بالقرض كما في مسئلة السفتجة ولهذا من اكرهها
كرهها والصحيح انه لا تكره لان المنفعة لا تخص (١) المقرض بل يتفان
بها جميعا (٢) فالعلامة ابن القيم صرح فيه بأشياء (الاول) من شبه القرض

(١) يؤهم ظاهره ان المنفعة لو تخص المقرض لا يجوز فقيه انها كما تجوز فيما لم تخص

المقرض كذا تجوز اذا اخست بالمقرض ومن فرق فلا بد عليه من فارق *

(٢) (ص ١٤٥ ح ١) *

بالبيع

بالبيع فقد غلط فاذا كان تشبيهه بالبيع غير صحيح فكونه بيعاً اولياً ان يكون غير صحيح (والثاني) انه تبرع (والثالث) انه ليس من باب المعاوضات (والرابع) ان المعاوضة اصله ان يسطى شيئاً على وجه لا يعود اليه والقرض ليس على هذا الوجه - فظهر بهذا تسامح ابن رشد حيث عد القرض من باب المعاوضات * وثانياً بان جمهور (١) الفقهاء يستدلون على حرمة منافع القرض بحديث سوار المتروك (كل قرض جر منفعة فهو رباً) فلو كان القرض بيعاً لم يحتاجوا الى هذا الدليل الضيف بل الطريق الواضح والحجة المستقيمة ان القرض بيع والزيادة في بيع الاموال الربوية رباً فاستدلوا لهم بهذا الحديث الضيف وعدولهم عن الصراط السوي دليل على ان القرض ليس ببيع ولو كان بيعاً عندهم ما ركوا هذا الدليل القوي والحجة المستقيمة وايضاً يعلم من استدلالهم بهذا الحديث الضيف انه ليس في هذا الباب حديث صحيح يحتاج به وهو احسن واقوى من هذا كما مر بيانه *

وثالثاً بان العلامة الكاساني قد استدل على حرمة المنافع بدليلين الاول حديث سوار المتروك والثاني ان لهذا شبه بالربا حيث قال - واما الذي يرجع الى قس القرض فهو ان لا يكون فيه جر منفعة فان كان لم يجز لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن قرض جر نفعاً ولان الزيادة المشروطة تشبه الربا لانه فضل لا يقابله عوض والتحرز عن حقيقة الربا وعن شبهة الربا واجب (٢) فان كان القرض بيعاً فكان الفضل (اي قمه) ربا حقيقة لا شبهة له *

(١) وكذا العلامة البغوي والمفسر الصوفي الشهير بالخازن قد اخرج احكامهم من القرض عن ربا البيع واثبت له حكماً من دليل لكنه غير دليل لما البيع فتفريق الدليلين يدل على ان القرض عندهما ايضاً ليس ببيع * (٢) بدأ مع الصنائع (ص ٣٩٥ - ج ٧) *

وقد سلم بعض الاعلام لما شافتهم في هذا المسئلة ان القرض المطلق ليس
بيع لكن اذا زيد فيه شرط النفع يصير بيعا لانه حيثذ يفوت فيه كونه تبرعا
وصدقة فاذا يكون يما واذا صار يما مجرى فيه جميع احكام بيع الاموال
الربوية فيكون الفضل ايضا ربا اما قولنا فاذا يكون يما فلان القرض معاوضة
حقيقة لكن لكونه تبرعا في الابتداء خرج عن حكم المعاوضات فاذا اشترط
فيه النفع من اول الامر فلم يبق اذا التبرع فيعود الى حقيقة فيصير يما لانه
يصدق عليه اذا انه معاوضة ابتداء وانتهاء *

وفيه اولا انا لانسلم ان يصدق عليه انه معاوضة ابتداء وانتهاء لانه لا عوض
له في الحال كما مر عن ملك العلماء وقد اخرج ملك العلماء الهبة بالعوض
عن البيع بدليل انها ليست بمعاوضة في الابتداء وان كانت معاوضة في
الانتهاء فهذا الدليل يجري هنا ايضا ويخرج القرض عن البيع بعين
هذا الدليل قال - بدليل ان الملك فيها يقف على القبض وذلك من احكام الهبة
وانما تصير معاوضة في الانتهاء وهو لا يملك الهبة فلم تتمدد فلا تصور ان
تصير معاوضة بخلاف البيع (١) وثانيا ان ملك العلماء قد ذكر - اما ركن البيع فهو
مبادلة شيء مرغوب بشيء مرغوب آه وفي القرض الطلب والرغبة عن
الطرفين مفقود البتة فلا يمكن ان يوجد البيع عند فوات ركنه علا ان في
القرض يسطى المقرض ولا يريد ان لا يعود اليه ما اعطي بخلاف البيع لان
كلامهما يريد وينوى ان لا يعود اليه ما خرج عن يده *

وثالثا ان القرض وان اشترط فيه الزيادة فلا يصير يما ايضا لا مور
(الاول) ان هذا الشرط خلاف مقتضى العقل لان مبنى القرض على التبرع
واذا اشترط فيه الزيادة فات عنه كونه تبرعا ومن الاصول ان الشرط اذا

كان خلاف مقتضى العقد نفسه و لكن القرض من العقود التي لا تقسد بالشروط الفاسدة بل الشرط يصير ملغى والمقد صحيحا فاذا بقي القرض على صحته لم يصير يما قال الشاه ولي الله رحمة الله عليه - وجائز ليست اقراض بشرط زيادات يارد صحيح عوض مكسريا آنكه در شهر ديكر بدهد درين صورتها شرط لغو شود زيرا كه عبد الله بن عمر با بطلان شرط فرمودند نه بطلان عقد (۱) قال شيخ الاسلام في الهداية - لان الشرط الفاسد في معنى الربا وهو سمل في المعاوضات دون التبرعات (كتاب الهبة) قال الامام السرخسي في المبسوط - لو قال اقترضني عشرة دراهم بدتيار فاعطاه عشرة دراهم بدتيار فمليه مثلها ولا ينظر الى غلاء الدراهم و رخصها وكذلك كل ما يكال ويوزن فالخاصل وهو ان المقبوض على وجه القرض مضعون بالمثل وكل ما كان من ذوات الامثال يجوز فيه الاستقراض والقرض لا يتعلق بالجائز من الشروط فالفاسد من الشروط لا يبطله ولكن يلغو شرط رد شيء آخر فمليه ان رد مثل المقبوض (۲) فهذا تصريح منه ان الشروط الفاسدة لا تبطل القرض بل يكون القرض باقيا على اصله ويبقى قرضيته ولا يزول اى لا ينقلب بالشروط الفاسدة الى البيع وقال في موضع آخر - ولو استاجر منه الف درهم او مائة درهم او ثوب لم يحجز قال لانه ليس بائنا ويريد ان لا يستفيع به مع بقاء عينه ومثله لا يكون محلا للاجارة وانما يرد عقد الاجارة على ما يستفيع به مع بقاء عينه وقد بينا ان الاعارة في الدراهم والدنانير لا تحقق ويصكون ذلك قرضا فكذلك الاجارة (۳) فاذا لم ينقلب اجارة الدراهم والدنانير بشرط النفع الى البيع فالقرض اولى بان لا ينقلب اليه وان اشترط فيه النفع *

(۱) موسى (ص ۳۵۲ - * (۲) (ص ۳۰ - ج ۴ * (۳) (ص ۳۸ - ج ۴ *

(والامر الثاني) ان الفقهاء يصرحون ان النفع المشروط في القرض شيية بالربا فلو يستحيل القرض بشرط النفع الى البيع لصار هذا النفع ربا حقيقة لا شيية به •

(والامر الثالث) لو صار القرض بشرط النفع يباع لكان بيع الصرف وبيع الصرف اذا لم يكن فيه تقابض البدلين في المجلس او يكون فيه شرط الزيادة يفسد ويتمين التقيد في الصرف اذا فسد بيع الصرف فلا يكون هذا الدرهم والدنانير ملكا للمستقرض فلا يكون الربح والمنفعة الحاصلة منه طيبا مع ان الفقهاء صرحوا بانه طيب في المالكيرية من استقرض من آخر القاء على ان يعطى القرض كل شهر عشر دراهم وقبض الالف ورجح فيها طالب له الربح (١) •

(والامر الرابع) ان القرض اذا اشترط فيه النفع يكون مكروها عند الفقهاء قال محمد رحمه الله عليه في كتاب الصرف ان ابا حنيفة رضى الله عنه كان يكره كل قرض جر منفعة قل الكرخي هذا اذا كانت المنفعة مشروطة في العقد بان اقترض قلة ليرد عليه صحاحا او ما اشبه ذلك فان لم تكن المنفعة مشروطة في العقد فاعطاه المستقرض اجود مما عليه فلا بأس به (طالمكيري) - واخرج الزيلعي عن عطاء كانوا يكرهون كل قرض جر منفعة اه فلو ينقلب القرض من شرط النفع الى البيع لكان قعه حراما لكونه ربا لا مكروها لان المكروه غير الحرام ودليلها متغايران قال العيني - اجمع المسلمون على تحريم الربا وعلى انه من الكبائر (٢) قال ابن الهمام واحسن ما هنا عن الصحابة والسلف ما رواه ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا خالد الاحمر عن حجاج

(١) (ص ٢٧٤ - ج ٣) (٢) عمدة القاري (ص ٤٣٤ - ج ٥)

عن عطاء قال كانوا يكرهون كل قرض جر منفعة (١) أي الصعابة
يكرهون النفع المستحصل من القرض فهذا دليل على أن الصعابة أيضاً
يفرقون بين النفع المستحصل من القرض وبين الربوا حيث يحملون الأول
مكروها والثاني حراماً هذا * ومن ادعى أن القرض مطلقاً يبيع أو بشرط
النفع فلا بد عليه من البيان ودعوى البدهة في موضع الخلاف غير مسموع *
وقد (ظن بعضهم) أن يبيع خمس ربائي بست ربائي يكون ربا بالاتفاق لكن إذا
اقترض خمس ربائي بشرط أن يرد عليه ست ربائي كيف لا يكون هذا ربا مع
أنه لا فرق بينهما إلا في اللفظ (ويزال) بأنه لا مجال للقياس فيما ورد به النص
لأن الشارع عليه السلام (٢) جعل الأول يعاورياً لا الثاني قال ابن القيم
الجزئية وكذلك صورة القرض ويبيع الدرهم بالدرهم إلى أجل صورتهما
واحدة وهذا قرينة صحيحة وهذا معصية باطلة بالقصد (٣) *

وكذا (ما ظن) أن نفع القرض ربا حقيقة ودخل في نص القرآن وهو امر
بدعي لا يحتاج إلى البيان (مدفوع) بأنه لو كان اسماً بديهاً لا يمكن أن يتخفى على
الأئمة والفقهاء دخول هذا النفع في نص القرآن ولم يحتاجوا إلى الاستدلال
عليه بالحديث الضيف تارة وبالقياس على ربا البيع تارة وبالقياس على ربا
الجاهلية مرة وبالآثار جيناً وكذلك ما يختارون في حده ومساألة
يمارض هذه الدعوى فهذا كله دليل على أنه ليس بمندرج في نص القرآن
هتدم ويؤيده أيضاً عدم ورود النقل عن واحد من الأئمة بأن هذا النفع
هو ربا منصوص *

(١) فتح القدير كتاب الحواله ٢٢٠ (٢) مثاله كن ذاع خمس ربائي بخمس ربائي نسبة لا يجوز
بخلاف من اقترض خمس ربائي ليعيدها بعد أيام قالوا لبيع وفيه ربا وهو حرام ومعصية
والثاني ليس ببيع وليس فيه ربا بل هو قرينة وصدقة ٢٢ (٣) اعلام (ص ٥٣ ج ٢) *

وهذا المسلك اعني ان آية الربا بجملة هو ما عليه الأئمة المجتهدون والفقهاء المحققون
لكن في الآية مسلك آخر وهو ان الآية ليست بجملة حتى يحتاج الى
التفسير بل هي مفصلة واللام في الربا للهد واسير بها الى ما هو المتعارف
عند نزول القرآن بينهم اى ربا الجاهلية وفي هذا المسلك اولا انه لم يبين
الى الآن بسند صحيح مرفوع ربا الجاهلية في اى شيء كان فهو مجهول ولعل
هذا وجه عدول الأئمة والمحققين عن هذا المسلك نعم آثار التابعين تدل
على تعيين ربا الجاهلية فبعضها تدل على انه كان في البيع كما روى الطبري عن بشر
عن يزيد عن سميد عن قتادة (١) ان ربا اهل الجاهلية ان يبيع الرجل البيع الى
اجل مسمى فاذا حل الاجل ولم يكن عند صاحبه قضاء زادوا عنه فقال
جل ثأوه الذين يربون الخ قال السيوطي في الدر المنثور اخرج القرطبي
وعبد بن حميد وابن المنذر وابن ابى حاتم عن مجاهد (٢) قال كانوا يتبايعون الى
اجل فاذا حل الاجل زادوا عليهم وزادوا في الاجل فزلت يا ايها الذين
الخ وفيه ايضا اخرج عبد بن حميد وابن جرير عن (٣) الضحاك في قوله تعالى

(١) قال احمد قتادة اعلم بالتفسير وباختلاف العلماء واحفظ اهل البصرة ووصفه
بالحفظ والفقهاء والطبيب وقال قل من نجد ان يتقدمه قال الثوري او كان في الدنيا مثل
قتادة قال الذهبي مع حفظ قتادة وعلمه كان راسا في العربية واللفظ وايام العرب
والنسب * (٢) الامام المكي المقرئ المفسر الحافظ لزم ابن عباس مدة وقرأ عليه
القرآن وكان احدا اوعية العلم قال عرضت القرآن على ابن عباس ثلاث عرضات اقف عند
كل آية اسأله فيم زلت وكيف كانت قال قتادة وخصيف اعلمهم بالتفسير مجاهد وقال
ابن جرير لان اكون اسمع من مجاهد احب الى من اهلي ومالي قال مجاهد ربما اخذني
ابن عمر بالركاب * (٣) قال سفيان خذوا التفسير عن اربعة عن سميد بن جبير
ومجاهد وعكرمة والضحاك (انقان) قال الذهبي لولا تاخر موته لذكر مع وكيع بل
مع ابن المبارك روى عنه البخاري وخلق وتبيله وعقله يلقي بالنبيل قال ابن شبة
والله ما رأيت مثله *

اتقوا الله

أنتقوا لله وذروا ما بقي من الربوا قال كان رباً يتبايعون به في الجاهلية فلما أسلموا أمروا أن يأخذوا رؤس أموالهم اه قال ابن جرير سمعت الضحاك في قوله فنظرة الى ميسرة هذا في شأن الربا وكان اهل الجاهلية بهاتيتبايعون فلما أسلم من أسلم منهم أمروا أن يأخذوا رؤس أموالهم قال الامام الشافعي في تفسير اخذ رؤس الاموال انه يكون فسخاً للبيع الذي وقع على الربا (١) وقال الزرقاني في شرح المؤطا وهو ايضاً يشبه حديث زيد (٢) بن اسلم في بيع اهل الجاهلية انهم كانوا اذا حلت ديونهم قالوا للذي عليه الدين اما ان تقضى اما ان تربى فان قضى اخذوا والا زادهم في حقوقهم وزادهم في الاجل وقال السيوطي في الدرا المشور عن سعيد (٣) بن جبير يعني الذي نزل بهم بانهم (قالوا انما البيع مثل الربا) كان الرجل اذا حل ماله على صاحبه يقول المطلوب للطالب زدني في الاجل وازيدك على مالك فاذا فعل ذلك قيل لهم هذا ربا قالوا سواء علينا ان زدنا في اول البيع او عند عمل المال ضاه سواء آه في قوله قالوا سواء علينا ان زدنا في اول البيع او عند عمل المال دليل على ان المراد بالمال ههنا هو ثمن المبيع والا كان الجواب منهم سواء علينا اشتراط الزيادة في اول المقدار وعند عمل المال في الفتح - ان ربا اهل الجاهلية يبيع الرجل البيع الى اجل مسمى فاذا حل الاجل ولم يكن عند صاحبه قضاء زادوا اخر عنه *

(١) كتاب المعرفة للبيهقي باب الربا - قلمي * (٢) الفقيه المذني كان له حلقة للعلم بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم * (٣) الفقيه الكوفي المقرئ احد الاعلام اذا حج اهل الكوفة وسئلوه يقول اليس فيكم سعيد بن جبير ويقال له جهبذ العلماء قال ميمون مات سعيد بن جبير وما على الارض الا هو محتاج الى علمه قال قتادة كان سعيد بن جبير اعلمهم بالتفسير *

و) (أما ما قال) الجصاص الرازي الحنفى - والربا الذى كانت العرب تعرفه وقطعه إنما كان قرض الدرهم والدنانير الى أجل زيادة ما استقرض على ما يراضون به ولم يكونوا (١) يعرفون البيع بالتقيد ومتفاضلا إذا كان من جنس واحد هذا ما كان المتعارف المشهور بينهم أه وقال أيضاً فبطل الله تعالى الربا الذى كانوا يتعاملون به وباطل ضرورياً آخر (٢) من البياعات وسماها ربا أه وقال أيضاً أنه معلوم أن ربا الجاهلية إنما كانت قرضاً مؤجلاً بزيادة مشروطة أه وقال أيضاً فن الربا ما هو بيع ومنه ما ليس ببيع وهو ربا أهل الجاهلية وهو القرض المشروط فيه الاجل وزيادة مال على المستقرض (٣) (قلم يرد بها أثر) ولا دليل عليه بل في قول هذا الامام ما يخالفه وهو دليل على أن المراد بالقرض هو الثمن المؤجل وخالفه المفسرون أيضاً (صراحة) كما قال ابن العربي المالكي - اختلفوا هل هي عامة في تحريم كل ربا او بمجمله لا يبان لها الامن غيرها والصحيح أنها عامة لأنهم كانوا يتبايعون وبربون وكان الربا عندهم معروفاً يبيع الرجل الرجل الى أجل فاذا حل الاجل قال اتقضى أم تربي يعني أم تزيدنى على مالى عليك واصبر اجلاً آخر أه ثم اتى بأدلة على هذا المدعى ثم قال - وتبين أن معنى الآية واحل الله البيع المطلق الذى فيه العوض على صحة القصد والعمل وحرم منه ما وقع على وجه الباطل

- (١) هذه اقريئة على أن المراد بالقرض ههنا هو الدين لا القرض الذى يوجد من غير بيع لأن الدرهم المثلثة في بيع النسبة دين على نعمة المشترين وليس بقرض وكذلك لتأجيل قرينة على ذلك كما سيأتى * (٢) علم منه أن ههنا أنواع باطلة من البيوع فكونه بعاقريئة على أن المراد بالدرهم هو الدرهم المثلثة وبالقرض الدين * (٣) (أحكام القرآن ج ١ ص ٤٦٤ الى ٤٦٩) *

وقد كانت الجاهلية تفعله كما تقدم فزيد زيادة لم يقابلها عرض وكانت تقول
 انما البيع مثل الربواى انما الزيادة عند حلول الاجل آخرآ مثل اصل الثمن
 فى اول المقدفرد الله تعالى قولهم وحرم ما اعتقدوه حلالا عليهم (احكام
 القرآن) وقال القرطبي فى تفسير قوله تعالى لا تأكلوا الربا - قال ابن عطية
 ولا احفظ فى ذلك شيئا قلت قال مجاهد كانوا يبيعون البيع الى اجل
 فاذا حل الاجل زادوا فى الثمن على ان يؤخروا فانزل الله عز وجل لا تأكلوا
 الربا ضما فامضاغة (احكام القرآن) و(دلالة) كما نقل عن حبر الامة وسيد
 المفسرين عبد الله بن عباس رضى الله عنه فى تفسير قوله تعالى (قالوا انما البيع
 مثل الربوا) الزيادة فى آخر البيع بعدما حل الاجل كالزيادة فى اول البيع
 اذا بت بالنسبة (واحل الله البيع) الزيادة الاولى و(حرم الربا) الزيادة الاخيرة
 قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني فى درج الدرر (قالوا انما البيع مثل الربا)
 قاسوا ان الزيادة فى آخر المقدكه فى اول المقد قال الواحدى فى تفسيره
 الوجيز (انما البيع) وهوان المشركين قاسوا ان الزيادة على راس المال بعد
 عمل الدين كالزيادة فى الربح وقال الواحدى فى تفسير قوله تعالى (لا تأكلوا
 الربوا) قال المفسرون هو انهم كانوا يزيدون على المال ويؤخرون
 الاجل كلما اخر عن اجل الى غيره زيد زيادة قال مجاهد نعى ربا
 الجاهلية (١) وقال فى تفسير (انما البيع) وذلك ان المشركين قاسوا الزيادة
 على راس المال بعد عمل الدين كالزيادة فى الربح فى اول البيع اه وفى
 فتح البيان اى انما البيع بلا زيادة عند حلول الاجل كالبيع بزيادة عند حلوله
 فان العرب لا تعرف ربا الا ذلك (٢) وفى نيل المرام ومعنى الآية ان الله
 احل البيع وحرم نوعا من انواعه وهو البيع المشتمل على الربا اه قال

العلامة الطحاوى في شرح معاني الآثار تحت تفسير حديث انما الربا في النسيئة - ان ذلك الربو انما عني به القرآن الذى كان اصله فى النسيئة وذلك ان الرجل كان يكون له على صاحبه الدين فيقول له اجلني منه الى كذا وكذا حرهما ازيد كما فى دينك اه فالعلامة الطحاوى يقول ان اللام فى الربوا الذى رواه اسامة فى الحديث للمهد والمراد به ربا لقرآن فسنده هذا الحديث لا يحمل على العموم بل اخرج مخرج التفسير فى تفسير ربا القرآن الذى كان اصله فى النسيئة وقد عرفت ان النسيئة لا يكون الا فى البيع وهو الثمن المؤجل فتعين العلامة الطحاوى ربا الجاهلية بربا البيع موافق للتفسير الذى اوتر عن ابن عباس فى الربا انه زيادة فى آخر البيع بعد ما حل الاجل اذا بيع نسيئة *

وبعض الآثار تدل على ان ربا الجاهلية كان فى دين مؤجل وحق الى اجل وجميع هذه الآثار متفق على انه كان فى دين مؤجل والدين المؤجل ليس بقرض لغة قال الامام الرازى فى تفسيره قال اهل اللغة القرض غير الدين لان القرض ان يقرض الانسان دراهم او دنانير او حبا او تمرا وما اشبه ذلك ولا يجوز فيه الاجل والدين يجوز فيه الاجل اهم قال والقول الثانى انه (اى الدين) القرض هو ضعيف لما بينا ان القرض لا يمكن فيه ان يشترط فيه الاجل والدين المذكور قد اشترط فيه الاجل وفى المغرب هو (القرض) مال يقطعه الرجل من امواله فيعطيه عينا فاما الحق الذى ثبت له دينا فليس بقرض وفى الكليات لاي البقاء والدين بالقتنح عبارة عن مال حكى يحدث فى الذمة يبيع او استهلاك او غيرها وايضاؤه واستيفاءه لا يكون الا بطريق المقاصة عند ابي حنيفة والدين ماله اجل والقرض مالا اجل له آه ثم اورد ما

قال

(٥)

قال صاحب المغرب وقال - وهو المولى عليه آه (تحت لفظ الدين) وقال
 واما اطلاق لفظ الاداء والقضاء على الدين فليس لاتحاد معناهما بل باعتبار
 ان له شبا بتسليم العين وشبا بتسليم المثل آه (تحت لفظ الرد) فشرط
 الاجل مناف حقيقة القرض فالقرض لا يندرج في الدين المؤجل فلا يجوز
 ان يراد بالدين القرض اذا كان فيه اجل واما ما ذكره الراغب الاصفهاني
 وابن الاثير ووجه الدين التهاوى انه يشمل القرض ففيه اولاه خلافه
 التحقيق ومع هذا لا يدل على ان الدين المؤجل ايضا يشمل القرض *
 والحجة القوية على ان المراد في كلام الذين ذكروا في تفسير ربا الجاهلية
 لفظ الدين مطلقا هو الثمن المؤجل هي ان شراح قولهم قد فسروه به قال -
 البيهقي قال الشافعي وكان من ربا الجاهلية ان يكون للرجل على الرجل الدين
 فيحل الدين فيقول له صاحب الدين اتقضى ام تربي فان اخره زاد عليه واخره
 تم نقل في توضيحه ثانيا - قال الشافعي واحمد وهذا فيما رواه مالك بن انس
 في المؤطاعين زيد بن اسلم انه قال كان ربا الجاهلية ان يكون للرجل على الرجل
 الحق الى اجل فاذا حل الحق قال له غريمه اتقضى ام تربي فان قضاء اخذ
 والا زاده في حقه واخر عنه في الاجل قال الشافعي فلما رد الناس الى
 رؤوس اموالهم كان ذلك فسحا للبيع الذي وقع على الربا (١) ظهر من كلام
 الشافعي امران الاول ان ربا الجاهلية كان في البيع والثاني ان المراد
 برأس المال الذي ورد في القرآن هو الثمن الذي جعل في ابتداء البيع وكذا
 المراد من حق الى اجل هو الثمن المؤجل وكذا العلامة الزرقاني اتى برواية زيد
 ابن اسلم في البيع حيث قال وهو ايضا يشبه حديث زيد بن اسلم في بيع اهل
 الجاهلية انهم كانوا اذا حلت ديونهم قالوا للذي عليه الدين امان تقضى واما ان

ان تربي فان قضى اخذوا والا زادوم في حقوقهم وزادوم في الاجل اه •
 واما (ما قال الامام الرازي) وتبعه النيشابوري اماربوا النسبة فهو الامر
 الذي كان مشهوراً متعارفاً في الجاهلية وذلك انهم كانوا يدفعون المال على ان
 ياخذوا كل شهر قدراً معيناً ويكون راس المال باقياً ثم اذا حل الدين طالبوا
 المديون براس المال فان تذر عليه الاداء زادوا في الحق والاجل فهذا
 هو الربا الذي يتما ملون به اه (فلا ثبوت له) من النقل وهو ايضا خلاف
 ما صرح به نفسه من ان الآلية مجملة والدين غير القرض هذا •

فان سئل عن حكم النفع المشروط في القرض شرعاً عند الفقهاء يجاب ان
 قع القرض مكروه كما قال عطاء كانوا يكرهون كل قرض جر منفعة
 وكما نقل الامام محمد رحمه الله في المالكية بلفظ - قال محمد رح في كتاب
 الصرف ان اباحيفة رح كان يكره كل قرض جر منفعة قال الكرخي هذا
 اذا كانت المنفعة مشروطة في المقدبان اقرض غلة ليرد عليها صاعاً او ما
 اشبه (١) ذلك فان لم تكن المنفعة مشروطة في المقد فاعطاء القرض اجود
 مما عليه فلا باس به اه •

واستدل (٢) عليه بوجوه الاول قياسه على الربا المنصوص والمقيس عليه
 عند البعض الربا الذي يكون في بيع الشيء بخمسه متفاضلاً والامر المشترك
 المبادة وهو كما يكون في البيع يكون ايضاً في القرض فكما يكون هذا
 الفضل في البيع ربا يكون في القرض ايضاً ربا كما صرح به ملك العلماء
 الكسانى وعند البعض المقيس عليه ربا الجاهلية والامر المشترك الزيادة

(١) اى بأن رد زائدا على القدر المدفوع (٢) ولا يجوز ان يستدل على حرمة دفع
 القرض بانه حرم في التوراة وشرائع من قبلنا حجة عند الحنفية لانها حجة بشرط النقل
 في شرعنا وعدم الرد عليها وهو لم ينقل في شرعنا فلا حجة فيه • في

فى مقابلة الاجل لان فى ربا الجاهلية كما يكون الزيادة بمقابلة الاجل اذا لم يقض الثمن عند حلول الاجل كذا فى القرض كما صرح به ابن رشد وفيه نظر وهو ان للمقياس لا يصح للفرق بين المقيس والمقيس عليه اما فى الاول فلان القرض ليس فيه مبادلة اصلا عند الشارع فكيف يصح هذا القياس مع هذا الفارق واما فى الثانى لان الزيادة فى الجاهلية كانت بسد حلول الاجل لا فى ابتداء العقد والكلام فى الزيادة التى تكون من اول العقد وليس هذا من ذلك *

والثانى حديث (١) كل قرض جر منفعة وهو ان كان ضعيفاً غير صالح لثبوت الربوية لكن ادناه ان يثبت به الكراهة *

والثالث قال النبي صلى الله عليه وسلم القرض صدقة - وقال ابن عمر السلف على ثلاثة اوجه سلف تريد به وجه الله فلك وجه الله - وفى المدونة - قال ابن وهب عن رجال من اهل العلم عن ابن شهاب وابى الزناد وغير واحد من اهل العلم ان السلف معروف اجره على الله فلا ينبغي لك ان تاخذ من صاحبك فى سلف اسلفته شيئا ولا تشترط الا الاداء - فلى هذا اى اذا كان القرض عبادة وصدقة فحكم الاستيجار والاستنفاع عليه كحكم الاستيجار على الصدقات والعبادات كالاستيجار على تعليم القرآن وتعليم الفقه والحديث والاستيجار على قرآن التراويح والاستيجار على سائر امور الدين من الوعظ والتذكير والافتاء وخدمة المدارس الدينية والاذان والامامة وغيرها وعلم الصواب عند الله *

(١) وارتعد الله بن سلام مضطرب ومعلول كما مر تفصيله واما الآثار الاخر فصاعف كلها وبعضها مع ضعفه لا يدل على كون المنافع ربا والكلام فى حجية الآثار مشهور لاسيما اذا كان مدركا بالقياس واما اثباتها موضع تفسير اجمال القرآن فلم يقل به احد من

ماقولكم ايها العلماء الكرام في اجوبة الاسئلة المذكورة
هل هي صحيحة ام لا ينوونورواقولكم بالدليل

❦ الاسئلة ❦

- (١) لفظ الربوا في آية (احل الله البيع وحرم الربوا) مجمل ام لا- سيما عند
الاحناف وعلى الاجمال ما التفسير الذي ورد عن الشارع اعني في القرآن
والحديث الصحيح *
- (٢) ينو معنى الربا عن القرآن والاحاديث الصحيحة *
- (٣) النفع المبين المشروط في القرض ربا منصوص ام لا *
- (٤) النفع المشروط في القرض لو قيل هو ربا فما الدليل عليه من الادلة المعتبرة
عند الفقهاء الكرام *

❦ الاجوبة ❦

هو المصوب

- (١) الربا المذكور مجمل عند لاحناف وغيره من الائمة حتى يصح ان يقال اتفقت
عليه الامة وحديث عبادة وغيره تفسير له عند الجمهور (انظروا ص ١ - الى هـ)
- (٢) الربا هو الفضل الخالي عن العوض (١) في البيع (مبسوط - غايه شرح
هدايه) (انظروا ص ١٠ و ١١) والدليل على هذا المعنى ما رواه عبادة وغيره
الحنطة بالحنطة الخ (انظروا ص ٥ و ٦)

(١) زاد الفقهاء في تعريفه قيد المشروط لكن ينبغي تركه كما مر * وعلى

وعلى هذا المعنى تدل ايضا (آية احل الله البيع وحرم الربوا) لان على تقدير
اجمال الربوا وكون الحديث تفسيراً لها لا يكون رباً القرآن غير رباً السنة
فرباً القرآن عين ماثبت كونه رباً بالحديث (انظروا ص ١١)

(٣) النفع المشروط في القرض ليس هو رباً منصوص لمدى ثبوته من

القرآن ومن حديث صحيح (انظروا ص ١٢ الى ص ٢٢)

(٤) النفع المشروط في القرض لما لم يثبت كونه رباً بالقرآن والحديث

استدل على كونه رباً تارة بالقياس (انظروا ص ٤٢) وتارة بحديث كل قرض

يجر منفعة وفي كليهما نظر اما في الاول فلانه قياس مع الفارق (انظروا ص ٤٣)

فلا يصح واما في الثاني فلانه ليس بصحيح بل هو ضعيف فقير صالح

للاحتجاج ولو سلم صحة القياس فقيه ان الاحكام (١) القياسية تقبل التغير

بتغير الزمان كما هو ثابت في موضعه ومن كان له وقوف على حال هذا

(١) في مجلة الاحكام - لا منكر لتغير الاحكام بتغير الزمان - وفي شرحه كخلق باب

المسجد في غير وقت الصلوة يجوز في زماننا صيانة عن السرقة - قال ابن عابدين في

رد المحتار واستخبر بان اكثر الاحكام تغيرت بتغير الزمان (كتاب الصوم ج ٢ ص

١٤٧) وقال في نشر العرف - فكثير من الاحكام تختلف باختلاف الزمان لتغير عرف

اهله او لحدوث ضرورة او فساد اهل الزمان بحيث لو بقى الحكم على ما كان عليه

اولا للزم منه المشقة والضرر بالناس ولخالق قواعد الشريعة المبنية على التخفيف

او التيسير ودفع الضرر والفساد لبقاء العالم على اتم نظام واحسن احكام (ص ١٢٥)

رسائل ابن عابدين ج ٢) وايضا وقد سمعنا ك ما فيه الكفاية من اعتبار العرف

و الزمان واختلاف الاحكام باختلافه (١٢٨) ونقل في هذه الرسالة ان العلامة

شمس الأئمة نقل عن الامام الفضلي في تزعم الناس عن عاداتهم حرج ثم قال ولقد صدق

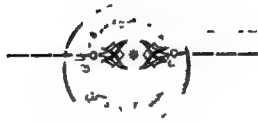
الفضلي في قوله ولهم في ذلك عادة ظاهرة وفي نزاع الناس عن عاداتهم حرج فهو نظراً

الى ان ذلك غير ممكن عادة فائتبت الضرورة - وقال ان المستحيل العادي لا حكم له

وان امكن عقلاً (١٤٠) ✽

الزمان وخبرة بأهله فلا يحصى له بدو زمان يفنى بجوازه كما في الاستيعار
على تسليم (١) القرآن والاذان والامامة وغيرها والاستدلال عليه بالتعامل
والتوارث عن السلف ففيه ان التعامل مبني على القياس لاعلى غيره من
الادلة ومن ادعى فعلية البيان والله اعلم بالصواب *

المستفتى



(١) مع ان حرمة الاستيعار في البعض منصوص ولكن بحسب حاجة الناس افقي
الفقهاء الكرام بجوازه فعلى هذا النفع المشروط في القرض اولى بان يفنى
بجوازه لا نه ليس منصوصا عليه بالحرمة الناس ناس والزمان زمان *

تكمله

لما تنبه الشيخ سناء الله رحمه الله على ان نعم القرض الشروط لا يدخل في الربا المحرم بالنص على المسكين فقال مخالفاً لما عليه الجمهور ان المراد بالربا مناه النوى وهو الزيادة وهى عبارة عن فضل يملو على المائلة والمساوات (١) فواجب تعالى فى المبايعه والمقارضة المائلة والمساواة فالمعتبر فيها المماثلة بالاجزاء كيلا او وزنا ان اتحد جنس البديلين وكانا من ذوات الامثال وعند اختلاف الجنس تكفى المائلة المنوية وهى القيمة وجملت القيمة مماثلا للبذل لان ما لكى البديلين رضيا عليه عند المبادلة فيصير كل من البديلين مثلاً لمجموع (٢) البذل الآخر باصطلاحها انتهى ملخصاً عن عبارته الشريفة فى التفسير المظهرى ويختلج فى صدرى انه على هذا لا يجوز للمشتري ان يبيع ما اشتراه باكثر من الثمن الذى اشتراه به لانه الفضل لانه مع انه جائز باحق الامة وعند الشيخ ايضا *

(١) قد مر ان المائلة لا يوجد فى القرض لانه ليس فيه وجود للطرفين * (٢) فيه ان القرض ليس فيه المبادلة عند الشرع وهذا الشيخ ايضا اقام عليه الادلة ثم قال - اعطى الشرع لمثل حكم عينه (تفسير مظهرى)

جدول خطأ الطبع وبعد ذلك لا نخلو عما يدركها الناظر القطن

رقم	٢	خطأ	صواب
٧	٩	كانت	كان
ايضاً	١٠	يكون مساوياً	يكونا متساويين
٣	١٥	المتحصلة	المتحصل
١٦	٢٠	انه	انها
١٧	١	على ما فيها	•
ايضاً	٢١	تسعون	تسعين
٢٢	١٢	نية	بنة
٢٣	١٧	انه	الا انه
ايضاً	ايضاً	كان	كان في
٢٥	٢٠	عليه	عليها



٢١٦٩٥	واحد مئتين
٢٢	فifty
	تسعين

2327
S/A

2327
-SIA

